المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES
(معهد الدوحة)

www.dohainstitute.org

دراسة

النّظام السّياسيّ في العراق: بين الإصلاح والشّرعيّة

رؤية تحليليّة في ضوء نهج التّظاهر في العام ٢٠١١

د. خضر عبّاس عطوان

الدوحة، تشرين الثاني/ نوفمبر – ٢٠١١

سلسلة (دراسات وأوراق بحثية)

حقوق النشر والطبع محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١١

المحتوى

النّظام السّياسيّ في العراق: بين الإصلاح والشّرعيّة .....

رؤية تحليليّة في ضوء نهج التّظاهر في العام ٢٠١١.....

مقدّمة:..... ١

المحور الأوّل: النّظام السّياسيّ بعد العام ٢٠٠٦ ..... ٤

المبحث الأوّل: الاحتلال وتغيير النّظام السّياسيّ.....٤

المبحث الثّاني: مضمون النّظام السّياسيّ وخصائصه.....٦

المحور الثّاني: موجة التّظاهر في المنطقة، المسبّبات والمواقف.....١٢

المبحث الأوّل: المسبّبات.....١٢

المبحث الثّاني: المواقف.....١٦

المحور الثّالث: مراجعة لنتائج التّظاهرات في المدن العراقيّة ٢٢

المبحث الأوّل: تحقيق نتائج آنيّة متعلّقة بمطالب الجماهير ٢٢

المبحث الثّاني: طرح قضيّة شرعيّة النّظام السّياسيّ في العراق وفشل الأنموذج الأميركيّ للدّيمقراطيّة ٢٣

المبحث الثّالث: طرح فرضيّة الإصلاح الدّاخليّ (تكييف النّظام السّياسيّ لذاته) ٢٦

المبحث الرّابع: طرح فرضيّة الإصلاح بواسطة الجماهير ٢٨

الاستنتاجات والنّتائج ٣٠

ملخص

شهدت المنطقة العربيّة موجة تظاهرات انتهت إلى مآلات متباينة، وكانت مسبّباتها تقترب في نقاط عدّة وتختلف أيضًا. وشهد العراق بعضًا من التّظاهرات خلال شهريْ شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١١. واستمرّت بشكل متقطّع بعدها، مستمدّة إلهامها من التّظاهرات التّونسيّة والمصريّة؛ بيد أنّ أهدافها كانت محدّدة في طلب الخدمات، والحدّ من الفساد، وتعزيز مستويات المعيشة. ولم تكن تطالب بإحداث تغيير شامل في النّظام السّياسيّ. ومرجع طلباتها القصور في الأداء الحكوميّ وفي أداء الأجهزة التّنفيذيّة، ووجود قصور حتّى في أداء السّلطة التّشريعيّة لأسباب عديدة، أهمّها الفساد والمحاصصة السّياسيّة. وزاد هذا القصور من معاناة المواطنين اليوميّة، وتسبّب في رفع معدّلات التّذمّر من السّياسات الحكوميّة عامّة. وانتهت تلك التّظاهرات إلى تبنّي الحكومة عدّة خطوات وإجراءات للتّعامل مع المطالب، إلّا أنّها لم تحقّق استجابات تامّة لها. واليوم، إذا لم تستطع الحكومة والجهاز التّنفيذيّ استيعاب العوامل الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة الجديدة، فإنّه لا يتوقّع أن يستمرّ المجتمع في إعطاء المشروعيّة لاعتبارات فئويّة (طائفيّة وقوميّة ومناطقيّة) تشكّل الأساس الذي قام عليه النّظام السّياسيّ، ويتحمّل في المقابل قصور الخدمات والأداء الإداريّ الضّعيف.

ومن خلال هذا البحث، انتهينا إلى أنّ معدّلات الوعي المجتمعيّ لتغيير الواقع السّياسيّ والاقتصاديّ والخدميّ لاتزال محدودة ومحدّدة في قوى المجتمع المدنيّ، وهذه القوى تعاني الضّعف وعدم القدرة على تحريك الشّارع بزخْمٍ قادرٍ على تغيير الواقع. كما أنّ قوى السّلطة تلجأ إلى تبرير القمع والقسر بمكافحة الإرهاب، وتجد شرائح مجتمعيّة داعمة لهذا الخطاب، كما تدعم مرجعيّات عديدة العمليّة السّياسيّة بوصفها بيئة حاضنة تتناغم وما تطمح إليه من تأثير في الشّارع العراقيّ. أمّا العالم الغربيّ، ومن ضمنه الولايات المتّحدة، فهو مشغول بضبط إيقاعات التّغيير الكلّية في المنطقة العربيّة أكثر ممّا هو مشغول بما يجري في العراق.

مقدّمة:

شهد العراق في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ تغييرًا للنّظام السّياسيّ بفعل التّدخّل العسكريّ للولايات المتّحدة، ودخلت معه البلاد مرحلة فوضى سياسيّة وأمنيّة وإداريّة استمرّت حتّى منتصف تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٥ عندما استُفتي العراقيّون على شكل نظامهم السّياسيّ ومضمونه في إطار دستورٍ دائم، وقبلوا بنظام فيدراليّ برلمانيّ.

وحتّى بعد إقرار الدّستور ودخوله حيّز التّنفيذ، عاشت البلاد مرحلة أزمة سياسيّة بفعل عواملَ داخليّة وخارجيّة برزت مظاهرها في تصعيد المعضلة الأمنيّة وفي أزمة اقتصاديّة واجتماعيّة وانكشافٍ أمام التّدخّلات الخارجيّة. كما ووجه النّظام السّياسيّ المنشأ حديثا ببعض الرّفض القائم على أسسٍ سياسيّة–مجتمعيّة، واتّخذ هذا الرّفض في بعض الحالات مظاهر عنفٍ مسلّحٍ، فقد لجأت بعض الجهات والقوى السّياسيّة التي رفضت النّظام السّياسيّ تحت مسمّيات عدّة إلى استخدام العنف السّياسيّ المسلّح لبيان رفضها. وقد غطّى الواقع السّياسيّ السّلبيّ على مدى القصور الذي طال الأداء الحكوميّ وحتّى التّنفيذيّ، في مجالات غياب الخدمات وسلبيّة الأداء الإداريّ، واتّساع نطاق الفقر.

وإذا كان الوضع السّياسيّ قد أظهر اتّجاها نحو الاستقرار منذ مطلع العام ٢٠٠٨؛ زالت معه بعض التّنبّؤات التي كانت تقول إنّ العراق يتّجه نحو التّفكّك، فإنّ هذا الاتّجاه رافقه اتّجاه آخر في تحوّل الشّكل الرّافض للنّظام السّياسيّ من اعتماد العنف السّياسيّ المسلّح إلى ممارسة الرّفض السّلميّ، ورافقه أيضا اتّجاه ثالث بدأ يحوّل اهتمامه من التّركيز على إعطاء أولويّة للملفّ الأمنيّ إلى إعطاء الأولويّة للملفّات ذات التّماسّ مع حياة المواطن المعيشيّة والخدميّة. وقاد هذا التّحوّل إلى حدوث إرباكٍ في المشهد السّياسيّ الذي ساد بعد العام ٢٠٠٩ (انتخابات مجالس المحافظات والانتخابات البرلمانيّة)، وظهرت فيه معضلات سيادة لغة المصالح الحزبيّة وغلبة السّياسة واعتباراتها على الكفاءة، بمعنى غلبة "طلّاب السّلطة" على "رجالات الدّولة"، فبان أثر كون أغلب الكوادر السّياسيّة غير مؤهّلة لتولّي المناصب التي احتلّوها، وكذا علاوة على التّأخّر الواضح في تشكيل الحكومة، والمساومات التي طرحت من أجل تمرير مشاريع فئويّة حزبيّة أكثر ممّا هي مشاريع وطنيّة في أغلب القضايا التي تهمّ المواطنين.

وفي هذه المرحلة الحرجة من تاريخ العراق، شهدت المنطقة عمومًا –مع نهاية العام ٢٠١٠– عدّة تحوّلات، عدّها البعض استكمالا لأطروحات أميركيّة سبق وأن ظهرت في العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ تحت مسمّيات "مشروع الشّرق الأوسط الكبير"، وأداته "الفوضى الخلّاقة". وطرح مشروع الشّرق الأوسط الكبير ضرورة إجراء دول المنطقة لجملة إصلاحات حتّى تكون قادرة على الاستجابة لخصوصيّات المرحلة التي تلت احتلال العراق؛ وتشمل هذه الإصلاحات اعتماد التّداول السّلميّ على السّلطة وتوسيع سقف الحرّيات. أمّا "الفوضى الخلّاقة" فهي قائمة على السّماح بحدوث حراك بين شعوب المنطقة بكلّ ما يتضمّنه ذلك من سماحٍ بحدوث صراع داخليّ أو إقليميّ، تسود من بعده قوّة واحدة في كلّ بلد تتدخّل بعدها الولايات المتّحدة لتتعامل مع تلك

القوى بوصفها الأقدر على تمثيل شعوب المنطقة من خلال حكم أكثر استقرارا. وبفعل تداعيات وضع العراق خلال تلك الفترة، والخشية من اتّساع الرّفض للمشروع الأميركيّ؛ جمّدت الولايات المتّحدة أطروحاتها، لكونها غير متطابقة مع المرحلة التي طرحت فيها. أمّا اليوم، فإنّ ما طُرح وجد له استجابة لدى قوى داخليّة في كلّ بلد، لعدّة أسباب بعضها خارجيّ. وتحيط بهذا التّحليل تحفّظات إلصاق التّظاهرات والحراك الدّاخليّ بعوامل خارجيّة، ومبعث هذا القول إنّ دواعي التّغيير وإن انطلقت بفعل واقع مجتمعيّ صعب حرّك الجماهير عاطفيّا إلّا أنّ مدى التّغيير كان سطحيّا في مصر وتونس (سيطرة الخطّ الثّاني في الحكومة على السّلطة).

تحديد المشكلة:

إنّ التّحوّلات التي أشرنا لها أعلاه، ألهمت بعض العراقيّين لاستخدام التّظاهرات وسيلة تعبير عن مدى تدهور الحال التي آلت إليها البلاد، وأعادت طرح مسألة ما يعانيه النّظام السّياسيّ: هل هو غياب الشّرعيّة أم الحاجة إلى إصلاح، أم أنّ المجتمع قد حدث فيه حراك يقتضي إعادة النّظر في مفاصل حيويّة في النّظام السّياسيّ؟ بمعنى أنّ العراق قد عاش في العام ٢٠١١ وضعًا مربكًا، طرحت معه الحاجة الجدّية للإجابة عن عدّة تساؤلات، وهي:

هل يعاني النّظام السّياسيّ الذي **أُنشئ** نهاية العام ٢٠٠٥ من معضلة عدم توفّر شرعيّة كافية تتيح له الاستمرار؟ بمعنى، هل أنّ الأصول التي أُقيم عليها هذا النّظام غير سليمة أو غير مقبولة من الشّعب أو قسم مهمّ منه على النّحو الذي يدفعه إلى استخدام العنف السّياسيّ في سبيل تغيير جانبٍ من طبيعة هذا النّظام أو تعديله؟ أم أنّ النّظام السّياسيّ قد **أُقرّ** في ظروفٍ استثنائيّة، والتّغيير المجتمعيّ الذي حصل بات يتطلّب معه عمليّة تجديد للنّظام بدل الاكتفاء بالتّشكيك في عناصر شرعيّته ومقوّماتها؟ أم أنّ النّظام السّياسيّ قد عانى انحرافًا في التّطبيق بفعل عوامل عدّة داخليّة وخارجيّة، على نحو بات يتطلّب إدخال إصلاحات ليكون منسجمًا مع رغبات العراقيّين ومصالح العراق الوطنيّة؟

تحديد الفرضيّة:

وفي ضوء تلك المشكلة، يتعامل هذا البحث مع فرضيّتين:

١- إنّ التّظاهرات التي اندلعت في العراق عبّرت عن مطالبَ متعلّقة بسوء الخدمات التي تقدّمها مؤسّسات الدّولة، ووجود حراكٍ مجتمعيّ لا تستطيع العمليّة السّياسيّة القائمة استيعابه، وأنّ التّعامل

مع التّظاهرات (متغيّر مستقلّ) يقتضي إعادة النّظر في جوانبَ مهمّة من النّظام السّياسيّ ليكون قادرا على استيعاب الحراك المجتمعيّ، ومن ثمّ ليكون قادرًا على الاستمراريّة (المتغيّر التّابع).

٢- إنّ المجتمع غير مهيّأ لرفع سقف مطالبه بإحداث تغيير في المشهد السّياسيّ العراقيّ، وذلك راجع لثلاثة متغيّرات: العوامل الخارجيّة غير مهتمّة بإحداث هذا التّغيير خلال هذه المرحلة، والسّلطة أحاطت نفسها بامتيازات وحماية دينيّة-مذهبيّة في قسمٍ منها، تكفيها لمقاومة طلبات التّغيير المحدودة. كما أنّ قوّة المجتمع المدنيّ في المشهد العراقيّ الكلّي لا تزال ضعيفة.

منهج البحث:

تمّ اختيار المنهج الوصفيّ في تحليل معطيات البحث والوصول إلى نتائجه، وللوصول إلى إثبات الفرضيّة في أعلاه أو نفْيها.

وبقصد الإجابة عن التّساؤلات والفرضيّة في أعلاه، سنتناول الموضوع في ثلاثة محاورَ، وكالآتي:

المحور الأوّل: النّظام السّياسيّ بعد العام ٢٠٠٦

لقد تسبّب الاحتلال الأميركيّ في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ في تغييرات كبيرة في جسم الدّولة العراقيّة، تمثّلت في تغيير النّظام السّياسيّ وإيجاد نظام جديد له خصائص مميّزة. وهذا النّظام لا يزال موجودًا إلى اليوم وتعامل معه العراقيّون خلال التّظاهرات التي شهدها البلد في فتراتٍ مختلفة من العام ٢٠١١.

المبحث الأوّل: الاحتلال وتغيير النّظام السّياسيّ

لم يأت احتلال العراق اعتباطًا، إنّما تمّ لاعتبارات تبدأ من موقف النّظام السّياسيّ من المصالح الغربيّة، إضافةً إلى أهمّية موقع العراق الدّوليّ، على نحوٍ دفع الولايات المتّحدة إلى تلمّس تغيير المشهد العراقيّ ككلّ وليس استبدال نظامٍ حاكمٍ بآخر.

أوّلا: أسباب التّغيير في العراق عام ٢٠٠٣

يحتلّ العراق موقعًا مهمًّا في الإستراتيجيّات الدّوليّة للقوى الكبرى. ومبعث هذا القول أنّ العراق يحتلّ موقعا جيواستراتيجيّا حيويّا في الشّرق الأوسط، فهو يطلّ على الخليج العربيّ ويجاور إيران، ويفصل حلفاء الغرب

(تركيا ودول مجلس التّعاون الخليجيّ)، أمّا من النّاحية الجيوسياسيّة فإنّ الثّقافة السّياسيّة التي سادت في العراق حملت تقاطعًا مع المصالح والسّياسات الغربيّة عامّة والأميركيّة خاصّة، بمعنى أنّ العراق كان مهيّأً من النّاحية الثّقافيّة للصّدام مع العالم الغربيّ. أمّا من النّاحية الجيواقتصاديّة، فإنّ العراق يمتلك موارد مهمّة على صعيد ثروتيْ النّفط والغاز الطّبيعيّ، فاحتياطيّه من النّفط المؤكّد بلغ ١٤٣ مليار برميل (نحو ١٠% من الاحتياطيّ العالميّ)، واحتياطيّه من الغاز الطّبيعيّ بلغ ٣١٧٠ مليار م^{٣} (نحو ١,٨% من الاحتياطيّ العالميّ)[١]. وهذه العوامل تعطي تصوّرا عن أهمّية كبيرة للعراق في الإستراتيجيّات الكبرى.

ورافق هذه الأهمّية امتلاك العراق لقدراتٍ تؤهّله لأداء أدوارٍ قياديّة في المنطقة، فلقد خرج العراق بعد نهاية الحرب مع إيران في العام ١٩٨٨ بقدراتٍ عسكريّة تفوق احتياجاته الدّفاعيّة، في حين كانت قدراته الاقتصاديّة لا تعينه على الاحتفاظ بزخْم القدرات العسكريّة ولا تتناسب مع ما طمح إليه من أدوار سياسيّة، وتسبّب ذلك في حدوث نوعٍ من التّوتّر في علاقات العراق مع محيطه العربيّ. ولمّا كانت المصالح الغربيّة ممتدّة في منطقة الخليج العربيّ، فقد رأت الدّول الغربيّة في قدرات العراق وخطابه السّياسيّ آنذاك تهديدا لمصالحها، فطالبت الولايات المتّحدة العراق في العام ١٩٩٠ بتقليص تلك القدرات والتّخلّص من القدرات غير التّقليديّة. وترافق ذلك مع عدّة متغيّرات تعلّق قسمٌ منها بوضع العراق الاقتصاديّ، وأخرى تعلّقت بعلاقات العراق الخليجيّة، انتهت إلى غزو العراق الكويت وحدوث تصادم واسع مع المصالح الغربيّة عامّة والأميركيّة خاصّة، وتبنّت الولايات المتّحدة على إثره سياسة تدمير قدرات العراق، واستمرّ في ذلك حتّى العام ٢٠٠٣، رافقه ابتداءً من العام ١٩٩٨ اعتماد قانون تحرير العراق الذي أقرّ موازنة خاصّة وسياسات هدفت إلى إسقاط النّظام الحاكم. وتصاعدت لهجة الإدارة الأميركيّة بعد أيلول ٢٠٠١ حتّى وصلت إلى مستوى الدّعوة إلى غزو العراق وإسقاط نظامه السّياسيّ، والذي أقرّ على صعيد الكونغرس في تشرين الثّاني/نوفمبر ٢٠٠٢، ونفّذته الإدارة الأميركيّة في آذار/مارس ٢٠٠٣[٢].

١ **التقرير الإحصائي السنوي ٢٠٠٩**، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول، ٢٠٠٩)، ص ٩-١٣.
٢-للتوسع انظر: ستار جبار علاي وخضر عباس عطوان، **العراق، قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦)، ص١٢-٤٥.

ثانيا: إسقاط نظام حاكم أم تغيير نظام سياسيّ؟

وعمدت الولايات المتّحدة بعد نجاح عمليّة الغزو في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ إلى حلّ كافّة المؤسّسات الرّسميّة العراقيّة، وأهمّها الجيش والتّشكيلات الأمنيّة والمؤسّسة الحزبيّة الحاكمة، بل وفرضت منعا لأغلب عناصر هذه التّشكيلات من المشاركة في إدارة الدّولة العراقيّة، التي شرع في إدارتها أميركيًّا بشكل مباشر حتّى حزيران ٢٠٠٤، قبل التّحوّل إلى إعادة تشكيلها بمساهمة أطرافٍ عراقيّة عدّة؛ بمعنى أنّ الولايات المتّحدة عمدت إلى تغيير نظام سياسيّ وإحلال نظام بديل عنه، واعتمدت عدّة خطوات بدءًا بتشكيل مجلس حكم انتقاليّ ثمّ إعلان قانون مؤقّت لإدارة الدّولة خلال تلك الفترة، ثمّ منح العراقيّين سلطات مؤقّتة نهاية حزيران/يونيو ٢٠٠٤، وصولًا إلى استفتاء على دستور اعتمد نظام حكم... فيدراليّ–برلمانيّ[٣].

المبحث الثّاني: مضمون النّظام السّياسيّ وخصائصه

لقد أقيم في العراق، بعد استفتاءٍ على دستور دائم، نظام سياسيّ له خصائصه المميّزة. وشُرع في اعتماده مع دخول الدّستور حيّز التّنفيذ في العام ٢٠٠٦.

أوّلا: مضمون النّظام السّياسيّ

عملت الإدارة الأميركيّة في العام ١٩٩٨ على التّحاور مع قوى المعارضة العراقيّة على شكل نظام الحكم الذي يمكن من خلاله إدارة العراق. وكانت المتغيّرات المؤثّرة لمناقشة اختيار شكل نظام الحكم هي:

- مصالح الولايات المتّحدة في إيجاد عراقٍ جديد غير مهدّد للمصالح الأميركيّة في المنطقة.
- إسرائيل التي ترى ضرورة إيجاد دولة عراقيّة أو دويلات جديدة غير مهدّدة لوجود إسرائيل ومصالحها.
- المجموعات السّياسيّة العراقيّة، التي بدت محمّلة بأجندات عراقيّة وإقليميّة متعارضة، بيد أنّ الاتّفاق العريض الذي انتهت إليه تلك القوى مجتمعة هو عدم إمكانيّة قبول نظام سياسيّ على غرار نظام حكم صدّام حسين؛ بمعنى رفض فكرة الدّولة المركزيّة ورفض وجود حزب واحد يحكم العراق بمنطق الولاء والشّموليّة التي حملتها ممارسات النّظام السّابق، واتّفقت في اجتماعات لندن في كانون

٣-انظر: الحاكم المدني الأميركي السابق للعراق بول بريمر في حوار مطوّل يتذكر أسوأ وأسعد أيامه في بغداد، حوار أجراه طلحة جبريل، **الشرق الأوسط اللندنية**، العدد ١١١٢١، ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٩. وقارن مع: وفيق السامرائي، "هل خضع بريمر للكرد وحل الجيش العراقي؟"، **الشرق الأوسط اللندنية**، العدد ١١١٣٠، ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٩.

الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٢ وصلاح الدّين في شباط/فبراير ٢٠٠٣ على ضرورة إقامة نظام حكم فيدراليّ-برلمانيّ[٤].

وبعد التّغيير في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، استقطبت الولايات المتّحدة عدّة مجموعات عراقيّة، ومنحتها مقوّمات الفاعليّة في الحياة السّياسيّة، وأدخلتها في حوارٍ من أجل الوصول إلى أنسب صيغة لنظامٍ سياسيّ يمكنه أن يجمع العراقيّين ضمن صيغ توافقات الحدّ الأدنى لضمان العيش المشترك (مجلس الحكم)، وذلك بعد أن ولد الاحتلال مظاهر شرخ اجتماعيّ وأعطى مؤشّرات على وجود انقسام مجتمعيّ بين العراقيّين. وانتهى الحوار الذي دار في تشرين الثّاني/نوفمبر ٢٠٠٣ إلى اعتماد قانون لإدارة الدّولة للمرحلة الانتقاليّة في آذار/مارس ٢٠٠٤، وقبلت القوى السّياسيّة خلاله صيغة نظام حكم فيدراليّ برلمانيّ كصيغة أوّليّة، ثمّ تحاورت القوى السّياسيّة في أعقاب الانتخابات التّشريعيّة الأولى (كانون الثّاني/يناير ٢٠٠٥)، وصاغت مسودات دستور دائم بذات المعنى في آب/أغسطس ٢٠٠٥، وقبِله أغلب العراقيّين في منتصف تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٥. بعبارةٍ أخرى، فإنّ إقرار العراقيّين للدّستور يفيد أنّه كان محطّ ثقة القسم الغالب منهم، وإن جرى في سياقيْ احتلال وتصاعد الخطاب الدّاعي لتصعيد العامل الفئويّ في التّصويت، إلّا أنّهما ليسا عذرًا للطّعن في شرعيّته، وتحديدًا من قبل مَن صوّت عليه بالقبول.

ثانيا: خصائص النّظام السّياسيّ

لقد تسبّب الاحتلال في حدوث تزاوجٍ بين الواقع المجتمعيّ والدّستوريّ، فظهرت جملة خصائص أحاطت بتشكيلة النّظام السّياسيّ، اعترف الدّستور الدّائم بقسمٍ منها، وقسم آخر فرضه الواقع الاجتماعيّ وآخر فرضه الواقع السّياسيّ، وهذه الخصائص هي:

١- **التّعدّديّة السّياسيّة:** ونقصد بها تحديدًا أنّ المجتمع العراقيّ غير محكوم بفكرة سياسيّة واحدة، وأنّ العراق لا يستوعبه حزبٌ سياسيّ واحد، مهْما كان حجم التّأييد الذي يمتلكه. وأقرّ الدّستور وجود التّعدّديّة السّياسيّة، وأكّد عليها في شكل النّظام السّياسيّ (نظام ديمقراطيّ برلمانيّ تعدّديّ). وقد وصلت التّعدّديّة إلى مستويات غير مسبوقة، وغير منضبطة أيضًا. وبحكم طبيعة المجتمع والاتّجاهات السّياسيّة السّائدة فيه، فإنّ هذه التّعدّديّة لم تستطع أن تستقطب كافّة العراقيّين، وبقيت

٤-انظر: قصة مطاردة طويلة غيّرت وجه العراق وهزّت توازنات المنطقة.. "أحمد الجلبي: انطلقت الحرب قبل موعدها المقرّر «لأنّ فرصة قتل صدّام قد لا تتكرّر»"، حوار أجراه غسان شربل، **صحيفة الحياة اللندنية**، ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩.

أكثر من مجموعة اجتماعيّة–سياسيّة لم تجد تمثيلا سياسيّا يعبّر عن مصالحها في هذا التّنوّع الحزبيّ–السّياسيّ، ومنها:

أ- مجموعة القوميّين العرب.

ب–مجموعة الإسلاميّين المتشدّدين التي يطلق عليها أكثر من وصف من قبل قوى السّلطة، وإن كانت تجد لها نسبة تأييد في الشّارع العراقيّ إلاّ أنّها ضئيلة جدّا.

ت–وهناك اتّجاهات وطنيّة عدّة، لم تؤمن بجدوى عمليّة سياسيّة دائمة في ظلّ الظّروف السّائدة في العراق، ولم تستطع الأحزاب العلمانيّة كسبها وبقيت شبه منعزلة عن الحياة السّياسيّة.

ث–إضافة إلى مجموعات أقلّ شأنًا مثل: المجموعات الاجتماعيّة غير النّاشطة سياسيًّا، وهي تمثّل نسبةً لا بأس بها من المشهد العامّ.

وانعكس التّنوّع السّياسيّ–الحزبيّ في أوزان القوى السّياسيّة داخل المؤسّسات العراقيّة مثل مجلس النّوّاب (البرلمان الوطنيّ) ومجالس المحافظات (مجالس تنفيذيّة محلّية)، حيث لم تحصل أيّ قوّة سياسيّة على نسبة الأغلبيّة البسيطة في مجلس النّوّاب، وفي أغلب تشكيلات مجالس المحافظات، وإنّما وقعت أغلب النّسب دون الـ٣٠% داخل مجلس النّوّاب رغم أنّ أصل المشاركة الشّعبيّة ذاته كان منخفضًا، ومن ثمّ كانت صيغة الائتلافات هي الغالبة للوصول إلى نسبة الأغلبيّة، بسيطةً كانت أم مطلقةً أم نسبة الثّلثين.

٢- **المحاصصة السّياسيّة:** وهي تعبير عن واقع مجتمعيّ. ورغم أنّ البعض قد يذهب إلى كونها متغيّرا أدخلته الولايات المتّحدة إلى العراق[٥]، إلّا أنّ الواقع يعطي مؤشّرات مختلفة، فالعراق منقسم مجتمعيًّا بين مكوّناتٍ تعيش درجاتٍ متباينة من الصّراع، ودليلنا على ذلك أنّ الحرب الأهليّة التي دخلها المجتمع بين الأعوام ٢٠٠٥- ٢٠٠٨ لم تحتج إلى جهد أميركيّ–إقليميّ واسع، إنّما عمدت إلى إثارة بسيطة طوال العامين ٢٠٠٤- ٢٠٠٥ لتنخرط جماعات عدّة في أعمالها ضدّ بعضها البعض، والدّليل الآخر، أنّ التّخوّف من الآخر في الإطار المجتمعيّ دفع ما يزيد على نحو ثلاثة أرباع العراقيّين الذين شاركوا في التّصويت إلى إعطاء أصواتهم على نحوٍ يوافق خطابات الانتماء الطّائفيّ–القوميّ لذاتها وليس لكونها الأقدر على توفير متطلّبات بناء الدّولة أو توفير الخدمات[٦]؛ ففي العام ٢٠٠٥ انتخب نحو ٤٨% من العراقيّين المشاركين في التّصويت قائمة "الائتلاف الوطنيّ"

٥ انظر مثلا: كاترينا ستيبانوفا، "عمليات القاعدة في العراق لم تشكّل أكثر من ١٥ في المئة من قوّة العنف المسلّح"، **صحيفة الزمان**، العدد ٣٢٤٣ ، ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٩، ص١٥. وكذلك: ديرك ادريانسنس، "ما وراء ملفات ويكيليكس: تفكيك الدولة العراقية"، **صحيفة الزمان**، العدد ٣٧٧٦ ، ٢٢ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٠، ص١٥.

٦ قارن مع: جابر حبيب جابر، "مقاربات الصّراع الطّائفيّ"، **الشّرق الأوسط اللندنيّة**، العدد 11226، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

التي عرّفت نفسها بكونها شيعيّة، ونحو ١٧% انتخبوا قائمة "التّوافق" التي عرّفت نفسها بأنّها عربيّة-سنّية، ونحو ١٨% انتخبوا قائمة "التّحالف الكردستانيّ" التي عرّفت نفسها بأنّها كرديّة. ولم تختلف الحال كثيرا في انتخابات عام ٢٠١٠، فسرعان ما تشكّل تحالفٌ على أسس طائفيّة (التّحالف الوطنيّ) مكوّن من نحو ٤٨% من مقاعد البرلمان، وانتخب ١٧% القائمة الكردستانيّة والقوائم الأخرى التي عرّفت نفسها بأنّها كرديّة، وامتزج المكوّن السنّيّ ضمن المكوّن العلمانيّ ليخرج بحصيلة تقارب ٢٨% من المقاعد، بمعنى أنّ المجموع الفئويّ في العام ٢٠١٠ اقترب من ٩٣%. وخرج إلى الواجهة مجلس نوّاب غير قادر على تشكيل أغلبيّة، فلجأ إلى صيغة بلورتها الولايات المتّحدة في زمن مجلس الحكم، ألا وهي أنّ الخشية المتبادلة بين المجموعات السكّانيّة العراقيّة وعدم الثّقة التّاريخيّة تفرض ضرورة كبح تحكّم أيّ مجموعة فئويّة-سياسيّة في الحكم بصفةٍ منفردة، إنّما ضرورة اعتماد أوزان نسبيّة لمشاركة الجميع في إدارة شؤون البلاد، فأعطي لكافّة التّشكيلات التي تعرّف نفسها بأنّها شيعيّة نسبة الـ ٥٥% من كافّة المناصب السّياسيّة والتّنفيذيّة، وأُعطي للقوى التي تعرّف نفسها بأنّها من العرب السنّة نسبة ٢٠%، وأُعطي للقوى التي تعرّف نفسها بأنّها كرديّة نسبة ٢٠%، ووُزّع الباقي بين الأقلّيات. واستمرّ هذا التّقسيم في إدارة مؤسّسات الدّولة، بل وأصبح جزءًا من العقليّة العراقيّة، سرعان ما انتقل إلى أغلب مرافق إدارة الدّولة في جانبها الوظيفيّ والخدميّ. ويمكن تتبّع أثر المحاصصة في شكلها السّياسيّ بين قوى مهْما كان لونها أو الغطاء الذي تدّعي وتنسب نفسها إليه، بعد الانتخابات التّشريعيّة عام ٢٠٠٥ و٢٠١٠، ففيها سادت رغبة في تشكيل حكومة جامعة تحت عنوان الشّراكة لا تستثني أحدًا، على نحو ينفي أحد مرتكزات النّظام البرلمانيّ (وجود معارضة فاعلة)، ووزّعت مقاعد الحكومة وفق أوزان تساوي نسب المكوّنات السّياسيّة في مجلس النّوّاب، حتّى وصلت الحال إلى إيجاد ٣٤ وزارة في الحكومة التي تشكّلت في حزيران/يونيو ٢٠٠٦، ثمّ ٤٣ وزارة في الحكومة التي تشكّلت في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٠، بل وتمّ إنزال هذا التّقسيم على مستوى وكلاء الوزارة (لكلّ وزير ثلاثة وكلاء: عربيّ-سنّيّ وشيعيّ وكرديّ)، وإلى مستوى المستشارين الموزّعين في انتمائهم على القوى السّياسيّة على وفق الأوزان النّسبيّة في مجلس النّوّاب. بل وتمّ تقسيم إدارة المديريّات العامّة في كلّ وزارة بين القوى السّياسيّة. وزادت نسبة الهيئات المستقلّة حتّى وصل عددها إلى ١٤ هيئة تتكوّن كلّ منها من ٧ إلى ١١ مفوّضًا يتمتّعون بامتيازات وكلاء وزارة ورؤساؤها بدرجة وزير؛ كلّ ذلك بقصد الإرضاء السّياسيّ بتوزيع الموارد العراقيّة.

٣- **ضعف الأداء الحكوميّ والتّنفيذيّ:** وتسبّب الواقع الموصوف أعلاه في إخراج حكومة وجهاز تنفيذيّ غير قادر على أداء مهامّه الوظيفيّة، ويمكن ملاحظة الآتي:

أ- على صعيد الحكومة: إنّ توسّع عدد الوزارات وتعلّق كلّ وزير بكتلته وأخذه الحصانة منها والتّهديد بالانسحاب من الحكومة، ومن ثمّ التّهديد بإسقاطها لأنّها لا تتمتّع بدعم أغلبيّة، تسبّب في وجود تعارض في الاتّجاه، بالإضافة إلى كون الحكومة هي حصيلة قوى وتيّارات تحمل آراء واتّجاهاتٍ سياسيّة متناقضة ومتصارعة، فعملت كلّ وزارة بوصفها جزيرة منعزلة غير خاضعة للرّقابة؛ ولكي يسند رئيس الوزراء وجوده فإنّه عمل على إحاطة نفسه بسلسلة من الإجراءات ومن خلالها عمل على إدارة بعض الملفّات الأمنيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة. وفي الوقت نفسه، ومن أجل تجنّب انهيارٍ سريعٍ للحكومة، تمّت عمليّة تستّر سياسيّ متبادل على ملفّات ضعف الأداء أو سوئه وعلى ملفّات الفساد الإداريّ والماليّ والسّياسيّ المنتشر في العراق، والتي تسبّبت في عدم تناسب مستوى مخرجات الأداء الحكوميّ مع الميزانيّة العامّة للدّولة أو مع مستوى القبول الذي حصلت عليه القوى السّياسيّة المشكّلة للحكومة[٧].

ب-على صعيد الجهاز التّنفيذيّ: إنّ السّلبيّة التي عاناها هذا الجهاز ترجع إلى إدخال المحاصصة السّياسيّة في أعماله، وعدم إعطائه حياديّة تكفل قيامه بمهامّه الإداريّة والخدميّة. وموروست أكبر عمليّات إفساد للجهازين الإداريّ والخدميّ، وتولّي المجموعات الحزبيّة والانتهازيّة مسؤوليّة إدارتهما؛ وقابله وجود إرباك سياسيّ شبه متعمّد في عدم توفير مستلزمات إسناد مهامّ الجهازين، على صعيد عدم توفير التّخصيص المناسب في مناصب المسؤولين للقيام بالمهامّ المطلوبة، وعدم تجهيزهم بالخدمات التي يُطلب منهم توفيرها للمواطن، أو التّعمّد في توليد إرباك في العمل... وبسبب عدم التّوازن بين القدرات والمسؤوليّات، انتهت الحال إلى عدم تمكّن هذا الجهاز من أداء دوره تجاه البلد وتجاه المواطنين[٨]. وهكذا، بتْنا نجد أنفسنا أمام واقع وجود وحدات توزيع فرعيّة للكهرباء في كلّ ناحية (مدينة صغيرة)، في حين أنّها غير قادرة كمتوسّط على تجهيز نحو ساعتين متقطّعتين من الكهرباء يوميًّا لكلّ أسرة كمتوسّط يتباين بين منطقة وأخرى. كما نجد عدّة آلاف من وكلاء توزيع مفردات البطاقة الغذائيّة المدعومة في مدن العراق، في حين أنّهم لا يوزّعون إلاّ مادّة الدّقيق، وأحيانًا الأرزّ بشكل غير منتظم. وبتنا نجد في كلّ شارع أكثر من نقطة تفتيش أمنيّة وعسكريّة دائمة وعددًا غير محدود من نقاط التّفتيش غير الدّائمة تسبّب ضيقًا على حياة المواطنين، وما يزيد على ١,٥ مليون منتسب إلى الجيش والحرس الوطنيّ والشّرطة الاتّحاديّة وجهاز مكافحة الإرهاب وجهاز الأمن الوطنيّ وجهاز مكافحة الشّغب. ويضاف إلى ذلك قوّات توالي أحزاب السّلطة يسمح بأن تنشر

٧ انظر: مارك سانتورا، "خطر أكبر يتهدّد الأمن في العراق.. الفساد داخل أجهزة الدولة"، **الشرق الأوسط اللندنية**، العدد ١١٢٩٤، ٣٠ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٩.

٨ انظر: سالم سليمان وخضر عباس عطوان، "الفساد السّياسي والأداء الإداريّ: دراسة في جدليّة العلاقة"، **مجلة شؤون عراقيّة**، العدد الأوّل، عمان: المركز العراقيّ للدراسات الإستراتيجيّة، كانون الثّاني ٢٠١٠، ص ١٢٠-١٣٥.

عناصرها داخل المدن. ومع ذلك لا يلمس المواطن أمنًا مقبولًا على حياته وحياة أسرته أو أمواله وعمله. كما قامت الحكومة بدعم نحو ٥٠٠ ألف عائلة داخل مدينة بغداد فقط ضمن شبكة الحماية الاجتماعيّة (دعم ماليّ للعائلات التي تعيش دون مستوى خطّ الفقر). مع ذلك، لا تزال مظاهر الفقر منتشرة بشكل يثير مشاعر أيّ عامل إنسانيّ بشكلٍ لافت للنّظر.

ت-على صعيد مجالس المحافظات والمجالس البلديّة -ووظيفتها تنفيذيّة خدميّة- ومجالس المحافظات، خضعت لإعادة انتخاب في العام ٢٠٠٩. أمّا المجالس البلديّة فقد تمّ تعيينها بين العاميْن ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، ولم تخضع للانتخاب؛ بيد أنّ الملاحظ على أداء كليهما أنّه لم يرتق إلى حجم التّمويل الذي مُنح لها، بل ولم تشْرف على أعمال مؤسّسات الدّولة كلّ في محافظته، ولمس المواطن السّلبيّة أو عدم الاكتراث الذي طبع أداء هذه المجالس على الصّعيدين التّنفيذيّ الإداريّ والخدميّ.

٤- **سلبيّة أداء مجلس النّوّاب:** إنّ لمجلس النّوّاب ثلاثة أدوار أساسيّة، بيد أنّه شهد عجزًا وسلبيّة في التّعاطي معها خلال دوراته التّشريعيّة الثّلاث، ويمكن ملاحظة الآتي:

أ- الدّور الرّقابيّ، بمعنى الرّقابة على أداء المؤسّسات التّنفيذيّة وعلى أداء الحكومة بمقتضى البرنامج الذي تشكّلت بموجبه. والواضح أنّ مجلس النّوّاب وبسبب من المحاصصة السّياسيّة التي جعلت كافّة القوى السّياسيّة في البرلمان تشارك في الحكومة؛ جعلته غير قادرٍ على ممارسة هذه الوظيفة طوال المرحلة السّابقة.

ب-الدّور التّشريعيّ، بمعنى تشريع قوانين تسهّل تنفيذ الدّستور، وتحقّق توزيعا للموارد وتسوية للمنازعات. وجعل الصّراع والتّنازع السّياسيّ بين القوى المختلفة مجلس النّوّاب غير قادر على أداء مهامّه التّشريعيّة بشكلٍ يتناسب وطبيعة المرحلة الحرجة التي يمرّ بها العراق، بل وبقيت بعض التّشريعات معطّلة، وبعضها الآخر صدر تحت ضاغط الإملاءات السّياسيّة وطموحات السّياسيّين، فخرجت بمنْح السّياسيّين امتيازات غير مسبوقة على صعيد المرتّبات والمكافآت والحصانات والتّقاعد.

ت-الدّور السّياسيّ، بمعنى منْح مجلس النّوّاب الثّقة للحكومة، والمصادقة على تعيين الشّخصيّات الكبرى في مفاصل الدّولة، ومراقبة أداء بعض المؤسّسات المستقلّة المرتبطة به. ولم يقم المجلس بهذا الدّور خلال المدّة السّابقة لأسبابٍ تتعلّق بالمحاصصة السّياسيّة، فتشكيل الحكومة تأخّر عمّا يسمح به الدّستور مدّة نحو ١٠ شهور؛ أمّا تعيين كبار الموظّفين أو مراقبة أداء المؤسّسات المستقلّة فقد حكمته التّوافقات والتّرضيات السّياسيّة أكثر من مراعاة مصالح وطنيّة أو خدميّة للمواطنين.

المحور الثّاني: موجة التّظاهر في المنطقة، المسبّبات والمواقف

كما سبق وأن ذكرنا، شهدت المنطقة العربيّة عمومًا موجة احتجاج متباينة الأسباب، تسبّبت في تفعيل الشّارع العراقيّ تجاه الأوضاع التي تمّ التّطرّق إليها، وأهمّها العجز الحكوميّ والتّنفيذيّ عن تحقيق مستوى أداء يرضي الشّارع العراقيّ. وكلّها شكّلت مبرّرات لاندلاع تظاهرات جماهيريّة عدّة في العراق، وقفت القوى السّياسيّة منها موقفًا متباينًا؛ قياسًا بالمواقف الخارجيّة التي أجمعت على حق الشّعب في التّعبير عن رأيه، إلّا أنّها لم تتقدّم بمشاريعَ وأجندات لدعم العراقيّين الذين ساروا في تلك التّظاهرات.

المبحث الأوّل: المسبّبات

لا يوجد مسبّب واحد يمكن أن تعزى إليه التّظاهرات التي حدثت، إنّما تتوزّع المحفّزات على عدّة مسبّبات مجتمعيّة، وكالآتي:

أوّلا: المسبّبات السّياسيّة

عانى العراق خلال المدّة اللّاحقة لإقرار الدّستور الدّائم خلافات سياسيّة داخليّة، جرّاء وجود قوى سياسيّة تحمل أجندات متقاطعة يصعب التّوفيق بينها. وأكثر من ذلك أنّ بعض تلك القوى قد رهن نفسه بمشاريع إقليميّة أو دوليّة، وجعل من نفسه أدواتٍ لتنفيذ تلك المشاريع في العراق.

ووجدت الحكومة نفسها بحكم الواقع في موضعٍ غير سليم ليكون أداؤها فاعلًا، ويمكن إرجاع مسبّبات السّلبيّة إلى خمسة عناصرَ وهي[٩]:

١- المحاصصة السّياسيّة.

٢- الفئويّة المسيّسة، ونعني بها سيادة منطق وولاء الطّائفيّة والقضايا القوميّة والمناطقيّة.

٣- غياب واضح للمشروع الوطنيّ الجامع.

٤- سيادة طلّاب السّلطة وغياب رجالات الدّولة وتغييبهم.

٥- تدخّل دول الجوار في الشّأن العراقيّ، ووجود قوى محلّية ميسّرة لذلك التّدخّل.

وقد تسبّب ذلك الوضع في تعطّل مصالح العراق، إذ تسبّبت الخلافات السّياسيّة في:

٩ انظر: خضر عباس عطوان، "نحو إستراتيجيّة وطنية لبناء الدولة العراقية، دراسة في مدى إمكانية بناء الإستراتيجية"، دراسة قدّمت إلى مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بابل: مركز حمورابي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

أ- تأخّر تشكيل الحكومة خلال المدّة الدّستوريّة للدّورتين المتتاليتين الأخيرتين، على نحو عرّض الدّستور الذي وضعته القوى السّياسيّة للانتهاك دون رادع.

ب-تعطيل قدرة مجلس النّوّاب على ممارسة الرّقابة على الأداء الحكوميّ والتّنفيذيّ (الإداريّ والخدميّ)، بل وتمّ حماية الفساد بغطاء سياسيّ واضح. كما تأخّر إصدار عدد مهمّ من القوانين التي يفترض تشريعها بنصّ الدّستور.

ت-انتشرت المحاصصة السّياسيّة، وانتقلت إلى المفاصل الإداريّة والخدميّة، وغيّبت الكفاءة،

ث-أُسيء توجيه الموارد في موازنة الدّولة تحت أغطيةٍ سياسيّة، فأصبح الهدف ليس إعادة الإعمار والتّنمية، إنّما لتحقيق ترضيات سياسيّة.

ج-فقد المواطن ثقته في الوسائل الدّيمقراطيّة في إدارة البلاد، فالانتخابات أوصلت العراق إلى طريق مسدود في الدّورات الانتخابيّة الثّلاث، فالبرامج التي صوّت لها النّاخب لم تجد لها طريقًا للتّنفيذ، إذ سرعان ما أعادت القوى السّياسيّة الاصطفاف على خلفيّات فئويّة. كما أنّ الحكومة لم يكن لها أنْ تقام دون ائتلاف، والائتلاف في حدّ ذاته يفيد بإيجاد برنامج سياسيّ توافقيّ بين القوى التي شاركت في الانتخابات، وهذا ليس أمرا هيّنًا.

ثانيا: المسبّبات الأمنيّة

لقد شهد العراق في أعقاب إعلان الولايات المتّحدة انتهاء الأعمال القتاليّة في أيار/مايو ٢٠٠٣ تدهورًا متصاعدًا في المشهد الأمنيّ، استمرّ حتّى العام ٢٠٠٨، قبل أن يبدأ المنحنى بالهبوط، بل إنّ المشهد الأمنيّ أوصل بعض التّحليلات إلى إدراك صعوبة استمرار العراق كبلد موحّد، وأنّ احتمالات تفكّكه هي الأقوى. وقد أثّرت المسبّبات السّياسيّة التي ذكرناها في ما تقدّم في هذا المشهد، والطّرح المستمرّ لمسألة مدى مشروعيّة النّظام السّياسيّ كونه قد جاء بفعل احتلال خارجيّ وليس نابعا من فعل داخليّ، كما أنّ صياغات الدّستور والممارسات السّياسيّة اللّاحقة قد استثنت فئاتٍ مهمّة من المجتمع العراقيّ تحت مبرّرات سياسيّة صيغت في الدّستور الدّائم. لهذا، بقيت فئات عديدة تعتبر النّظام السّياسيّ غير مكتمل الشّرعيّة، والبعض منها يرى في العنف السّياسيّ وسيلة تعبير مشروعة ضدّ هذا النّظام. وانتهت المسبّبات الأمنيّة إلى إرباك الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة. ويلحظ المواطن ذلك عبر تعطّل المصالح والخدمات على رداءتها، وضعف مظاهر

الحياة المدنيّة، والاتّجاه المتصاعد نحو عسكرة المجتمع[١٠]. ولا يعلم ما سيكون عليه مصير ١,٥ مليون شخص جنّدوا في الأجهزة العسكريّة والأمنيّة بعد استقرار العراق؟

ثالثا: المسبّبات الاقتصاديّة

شهد العراق خلال السّنوات اللّاحقة للعام ٢٠٠٣ عدّة مظاهر اقتصاديّة طغى فيها العامل السّلبيّ، ويمكن بيان ذلك من خلال الآتي:

١- بلغت إيرادات الدّولة العراقيّة خلال المدّة بين ٢٠٠٣ و٢٠١٠ ما يزيد على ٤٠٠ مليار دولار،

٢- لم يتمّ استبعاد اعتماد المعايير السّياسيّة في إعادة توزيع الدّخل. ويلحظ ذلك من خلال ارتفاع مرتّبات السّياسيّين ومكافآتهم وتقاعدهم على نحوٍ جعل العمل السّياسيّ في العراق مغريًا.

٣- شهدت المنشآت والمؤسّسات الخدميّة والإنتاجيّة أقلّ التّخصيصات، قياسا بمرتّبات السّياسيّين وامتيازاتهم، ومنها قطاعات الصّحّة والمياه والكهرباء والطّاقة التّكريريّة والنّقل والقطاعات الصّناعيّة المختلفة.

٤- شهدت موازنة دعم سلّة الغذاء (البطاقة التّموينيّة) تقلّصًا تدريجيًّا من نحو ٤ مليارات دولار عام ٢٠٠٣ إلى نحو ١,٨ مليار دولار عام ٢٠١٠، كنتيجة لاشتراطات صندوق النّقد الدّوليّ والدّول الدّائنة في مؤتمريْ باريس ٢٠٠٤ وبروكسل ٢٠٠٥ بخفض الدّعم الحكوميّ وإنهائه.

٥- شهدت مؤشّرات الفقر ارتفاعًا ملحوظًا، إذ ارتفعت -وفقًا لوزارة التّخطيط- من ٢٠% إلى ٣٥% بين العاميْن ٢٠٠٥ و٢٠٠٩، ووفق بعض الإحصاءات المحايدة من ٣٠% إلى ٤٥% بين السّكّان، رغم ارتفاع دعم الحكومة للعائلات دون مستوى الفقر من ١٥٠ ألف عائلة إلى ٥٠٠ ألف عائلة، إضافة إلى ارتفاع مؤشّر البطالة بين الفئات القادرة على العمل كتقدير من ٢٥% إلى ٣٥%[١١]،

٦- انتشر الفساد الماليّ في العطاءات والمناقصات والعقود والمشاريع المختلفة ومفاصل الاستثمار، حتى باتت تستنزف نحو ٧٠% من الموازنة الاستثماريّة التي أقرّت، وبتواطؤ سياسيّ وإداريّ ملحوظ، إضافة إلى هدر غير مقدّر في الموازنة التّشغيليّة[١٢]، جعل العراق من بين أكبر ساحات الفساد في العالم، ووضعته منظّمة الشّفافيّة العالميّة في أدنى تصنيف دول العالم طوال الفترة بين ٢٠٠٥ و٢٠١٠. وبات ما يخصّص للخدمات والإنتاج يعاد تدويره لتحقيق مكتسبات شخصيّة محميّة بأطر

---

١٠ انظر: حميد الهاشمي، "عسكرة المجتمع العراقيّ، رؤية أنثروبولوجية في مظاهرها وآثارها السلبية"، **مجلة علوم إنسانية**، العدد ٧، تونس: مركز البحوث الاجتماعية، مارس ٢٠٠٦، ص ٢٣-٢٧.

١١-للمقارنة، انظر: كمال البصري، "الفساد يبدد إيرادات الدولة والفقر يفتك بنصف العراقيين"، **جريدة الزمان**، العدد ٣٣٦٠، ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٩، ص١٥.

١٢-قارن مع: وسام الشالجي، "ما الذي يعوق الاقتصاد الحر في العراق؟"، **جريدة الزمان**، العدد ٣٣٤٩ ، ١٨ تموز/يوليو ٢٠٠٩، ص١٥.

سياسيّة (المحاصصة السّياسيّة)، ممّا جعل العراق معتمدا في تكوين ناتجه المحلّيّ على الرّيع النّفطيّ وإيرادات ضريبيّة وجمركيّة محدودة جدًّا من جانب؛ ومن جانب آخر فإنّ ما أنجز من بنى خدميّة وإنتاجيّة طيلة المدّة بين ٢٠٠٦ و٢٠١٠ (تاريخ ظهور حكومة دائمة وفقا لنظامٍ سياسيّ وافق عليه العراقيّون في استفتاء عامّ) يصعب الحديث عنه، والأكثر منه انفتاح سوق العراق أمام المنتجات الأجنبيّة والعربيّة؛ بمعنى تحويل العراق نحو الاستهلاك التّامّ وغياب الإنتاج، بل أصبح العراق طاردًا للكفاءات المنتجة، وبتواطؤ سياسيّ يسهل ملاحظته جرّاء غياب الحماية لتلك الكفاءات[١٣].

رابعا: المسبّبات الاجتماعيّة

لقد تسبّب الاحتلال والمتغيّرات السّياسيّة–الأمنيّة في توسيع الشّرخ الاجتماعيّ بين المكوّنات العراقيّة، بمعنى أنّ الانقسام السّياسيّ تسبّب في تداعياتٍ اجتماعيّة عديدة لم يستطع المجتمع التّخلّص منها؛ وإن كان المجتمع في حدّ ذاته غير معافى من الأصل التّاريخيّ للشّرخ الاجتماعيّ بين العراقيّين. وتغذّي قوى السّلطة الشّرخ الاجتماعي بشكل دوريّ عبر الحديث عن النّوع الفئويّ، وعن مجازر النّظام السّابق تحت دواعٍ فئويّة. ويتمّ ذلك عبر تكريس إعلام وخطاب سياسيّ فئويّ شجّع على الاستقطاب المجتمعيّ–الفئويّ، يضاف إليه ما حدث من ترسيخ اللّون الفئويّ المحدّد على مناطقَ عدّة من العراق. ويكاد لم يسعف في علاج حالات الشّرخ الاجتماعيّ ما يحدث من مصاهرات ولقاءات عشائريّة أو لقاءات مصالحة، فالحكومة والقوى السّياسيّة تخاطب المواطنين على أساس الفئة في التّعيينات وفي توزيع الامتيازات وفي توزيع الخدمات؛ على أرض الواقع وبشكل عمليّ.

إنّ ما تقدّم من مسبّبات، تسبّب في حدوث اختناق وانغلاق سياسيّ واقتصاديّ واجتماعيّ بات يشكّل إعاقةً واضحة أمام تحوّل العراق إلى دولة مدنيّة، الأمر الذي تسبّب في وصول موجة الاحتجاج والتّظاهر إلى العراقيّين. وقد بدأت التّظاهرات على نحوٍ متفرّق في مدن العراق مع مستهلّ العام ٢٠١١، بقصد تحقيق جملةٍ من المطالب، ونرصد منها الآتي:

١– على الصّعيد السّياسيّ: كانت الغايات تتمثّل في:

- ترشيق الحكومة وتحويلها إلى حكومة تكنوقراطيّة.

١٣-انظر: فراس نعيم عمارة، "مواقف الصحافة العراقية من ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية الوطنية بعد ٢٠٠٣/٤/٩، دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام-جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص ص٤٦-٦٧.

- استبدال بعض مجالس المحافظات.
- إنهاء الحماية السّياسيّة لحالات الفساد التي تنتشر في مفاصل الدّولة.
- تقليص امتيازات السّياسيّين ومكافآتهم وتقاعدهم.
- إنهاء الاحتجاز التعسّفيّ بدواعٍ سياسيّة (الاشتباه والمناطقيّة)، وحسم هذا الملفّ قضائيًا كونه مستمرًا لمدّة تجاوزت في بعض الحالات السّنوات السّبع، وتدّعي الحكومة وجود نحو ٣٠ ألف معتقل، في حين تدّعي منظّمات حقوقيّة وقوى سياسيّة وجود عددٍ يفوق ١٥٠ ألف معتقل في ٣٣٦ سجنا علنيًّا وسريًّا، بعضها تديره أحزاب ومليشيات نافذة تقف وراءها أجندات خارجيّة.
- رفع القيود عن الحرّيات، وتقليل الضّغط على الحقوق المدنيّة.
- إقالة بعض المسؤولين.

٢- على الصّعيد الاقتصاديّ: كانت الغايات تتمثّل في:

- معالجة ملفّ البطالة.
- معالجة ملف الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- معالجة ملفّ دعم سلّة الغذاء (البطاقة التّموينيّة).
- توفير خدمات الكهرباء والمشتقّات النّفطيّة.
- إصلاح طرق النّقل وتقليل المعوقات أمام حركة الانتقال بين المدن.

أمّا المطالب الاجتماعيّة المتمثّلة في تحقيق السّلم المجتمعيّ قبل تحقيق السّلم السّياسيّ والأمنيّ، فإنّنا نرى كملاحظين أنّها الغائب الأبرز في شعارات وخطابات العراقيّين الذين تظاهروا.

المبحث الثّاني: المواقف

لقد فرضت ثورة الاتّصالات (فضائيّات وانترنيت وشبكات التّواصل الاجتماعيّ..) واقعًا جديدًا على الحكّام والمحكومين، فالحكّام يعملون بكلّ الوسائل والسّبل لتفادي تأثيراتها عن طريق قيود ومحدّدات والاستفادة من توسيع نطاق تأثيرهم وشرعيّتهم؛ فيما اتّجه المحكومون إلى استخدامها لتجاوز محدّدات السّلطة وحشد الرّأي العامّ وتعبئته لمواجهة السّلطة. وقد تجاوزت تقنيات الاتّصالات المتنوّعة، وما لعبته من دور فاعل ومؤثّر في أحداث تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين والجزائر وسوريا، أساليب الأحزاب والقوى السّياسيّة في مجال التّعبئة والتّحشيد وعرض المطالب المشروعة للمحكومين (المواطن)، بما أذهل صنّاع القرار في تلك الدّول

وسرّعت من حركة التّغيير فيها. وعندما نشير إلى دور وسائل الإعلام الحديثة في عرض الأحداث مباشرة من مكان الحدث في لحظة حدوثها وتيسير التّتبّع، بل وإبداء المواقف، ومن ثمّ إتاحة مجالٍ لإحداث تغييرٍ، وبالطّبع فإنّ التّغيير الجديد مغاير لطرق التّغيير السّابقة؛ فوسائل التّغيير كانت تتمّ عبر الانقلابات العسكريّة أو من خلال التّدخّل العسكريّ الأجنبيّ المباشر، كما جرى في العراق وأفغانستان. وهنا نتساءل، هل تبدّلت قواعد اللّعبة في مجال التّغيير والاشتراطات التي كانت تلزم تحقيقها؟ والجواب أنّ المؤسّسة العسكريّة والأمنيّة التي كانت تصون النّظام، أضحت –بفعل تبدّل قواعد اللّعبة– تراقب ما يجري على الأرض لشعورها أنّ رياح التّغيير لا تصدّها أسلحة تقليديّة. كما أدركت القيادات العسكريّة أنّها تستمدّ شرعيّتها من الشّعب وليس من الحكّام. وهكذا، فإنّ إرادة التّغيير جسّدها وفرضها على الأرض مواطنون تنادوْا عبر وسائل الاتّصال الحديثة ونزلوا إلى الشّوارع وواجهوا التّحدّيات بشكلٍ يثير الإعجاب. وباستثناءات متعلّقة بسوريا والعراق فإنّ المؤسّسة العسكريّة الوطنيّة عبّرت عن دورها كضامنة للأمن والسّلم الاجتماعيّ وراعية للوحدة الوطنيّة وليست أداة قمعيّة بيد الحاكم[١٤].

هذا التحوّل في الإدراك لم يكن غائبا عن القوى المختلفة في العراق، بيد أنّ هناك وسائل وواقعًا لم تجعل المعنى يأخذ مداه الكلّيّ. ومرجع ذلك أنّ حجم "التّخندق الفئويّ" في المرحلة التي تلت نيسان/أبريل ٢٠٠٣ لا يزال العراق إلى الآن يعيش مراحله الحرجة، والاصطفاف فيه تعدّى نسبةً تفوق ثلاثة أرباع العراقيّين، ويبقى الرّبع الأخير أسيرًا بين فكّي كمّاشة: خذلان العوامل الخارجيّة لدعمهم بسبب أنّ مشروع بناء الدّولة العراقيّة قد ارتبط بتوقيع العراق لالتزامات خارجيّة في مجال خصخصة بنى الدّولة التّحتيّة والصّناعيّة والإنتاجيّة ورفع الدّعم، وهو أمر التزمت به كافّة القوى التي دخلت العمليّة السّياسيّة وإن أظهرت خلاف ذلك؛ كما أنّ دعم الخارج لعمليّة التّغيير في هذه المرحلة يفيد بفشل المشروع الأميركيّ في العراق. فهل ترضى الولايات المتّحدة بذلك؟

أمّا العوامل الدّاخليّة، فتتلخّص في التّماسك القائم بين مختلف كتل السّلطة وفقا لعمليّة المحاصصة، فلجأت القوى السّياسيّة إلى وسم كلّ معارض بصفة جاهزة: الارتباط بالإرهاب والتّكفير والبعث. وجعلت هذه الأسباب

١٤-انظر: أحمد صبري، "عندما تضحي وسائل الإعلام أدوات للتغيير.."، **شبكة المراسلين العراقية**، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١.
http://www.murasleen.com/2011/02/24

للتّظاهرات العراقيّة سماتها الخاصّة، التي سمحت فيها الولايات المتّحدة ضمنًا باعتماد العنف ضدّها وتسويف مطالب المتظاهرين.

في خضمّ هذا الواقع، ظهرت جملة من المواقف السّياسيّة لأحزاب وقوى سياسيّة ومرجعيّات تجاه الحقّ في التّظاهر الذي تنادى به البعض، كما تبنّت الحكومة جملة مواقف أخرى، يمكن ذكرها كالتّالي:

أوّلا: المواقف السّياسيّة من حقّ التّظاهر

١- أقرّت مرجعيّة السيّد علي السّيستانيّ حقّ التّظاهر السّلميّ للعراقيّين، فقد أعلن مكتبه وجهة نظره في التّظاهرات التي تنظّم في العراق، بوصفها "حقًّا مكفولًا". وكذلك أعلن المكتب أنّ المرجعيّة رأت أنّ معاناة المواطنين من نقص الخدمات وفساد مؤسّسات الدّولة دليل على فشل الحكومة، وأنّ التّظاهر حقّ للجميع، لكن شريطة عدم التّسبّب في موت النّاس ودمار الممتلكات العامّة والخاصّة، كما حدث في حالات سابقة[١٥]. ويتّخذ عدد كبير من شيعة العراق السيّد علي السّيستانيّ مرجعيّة وإنْ تلوّنت انتماءاتهم السّياسيّة. وكان لدى هذه المرجعيّة تحفّظات من إمكانيّة استغلال التّظاهر من قبل جماعات تمّ وصفها بالمعادية للشّعب العراقيّ، لتحوّلها من استخدام الحقّ سلميًّا إلى وسيلة للمواجهة مع السّلطات الحكوميّة.

٢- واعتبر المرجع الدّينيّ الشّيعيّ محمّد اليعقوبيّ في بيان له أنّ التّظاهرات "مثيرة للشّكّ والتّوجّس لعدم معرفة الجهات التي تقف وراءها".

٣- أمّا التّيّار الصّدريّ، والذي له مؤيّدون كثيرون[١٦]، فإنّه رأى وعلى لسان زعيمه مقتدى الصّدر أنّ التّظاهر حقّ شعبيّ، لكنّه رأى ابتداءً ضرورة إعطاء الحكومة مهلة لتحسين الخدمات وبعدها يحقّ للعراقيّين التّظاهر ضدّ أداء الحكومة ومجالس المحافظات.

٤- مرجعيّة قاسم الطّائي، والذي له تأييد محدود بين الشّيعة، فإنّه رأى حقّ العراقيّين في التّظاهر، بل وأفتى بوجوبه كون الحكومة والجهات التّنفيذيّة لم تقدّم شيئا ملموسا للشّعب.

٥- مرجعيّة هيئة علماء المسلمين، ويصعب تقدير مؤيّدي الهيئة بين العرب السنّة في العراق، كون الجهات الحكوميّة اتّهمتها بتهمة الإرهاب بسبب عدم تأييدها للخطّ السّياسيّ الرّسميّ، ومن ثمّ فلا يتمّ

١٥-عطاء الله مهاجراني، السيستاني: للناس حق التظاهر، الشرق الأوسط اللندنية، العدد ١١٧٨٠، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١.

١٦-يقدر الباحث بنحو ٣,٥ مليون نسمة، وحسبها الباحث على أساس أنّ عدد العراقيّين هو نحو ٣٢ مليون، وأن عدد المقاعد في مجلس النواب هو ٣٢٥ مقعدا، بمعنى أن هناك ١٠٠ ألف لكلّ مقعد، وأنّ التيار الصدري حصل على ٤٠ مقعدا في الانتخابات التشريعية ٢٠١٠، وبحساب رياضي قدر عدد أنصاره؛ رغم أن هناك نسبة خطأ في هذه الطّريقة في الحساب.

إعلان مواقف تأييد شعبيّة لمواقف الهيئة، فإنّ الهيئة رأت وجوب التّظاهر السّلميّ ضدّ أداء الحكومة، وحثّت عليه من خلال وسائل الإعلام المرتبطة بها (فضائيّة الرّافدين).

٦- أمّا القوى السّياسيّة المشاركة رسميًّا في الحكومة والقوى الأخرى الموجودة في البرلمان فإنّ موقفها قد حكمته واقعة مشاركتها الجماعيّة في حكومة الوحدة الوطنيّة (حكومة الشّراكة)، ومن ثمّ فإنّها قدّرت أنّ دعوتها للتّظاهر تعني دعوتها إلى إدانة ممارساتها وشخوصها، مع ذلك فإنّه يُلحظ تباينٌ بين القوى السّياسيّة إزاء هذه التّظاهرات، إذ يلحظ أنّ القائمة العراقيّة قد أيّدت حقّ التّظاهر دون أن تشارك فيه أو تحثّ عليه، في حين أضاف المجلس الإسلاميّ الأعلى عليه التّحذير من استغلال التّظاهرات ممّن وصفهم بالصداميّين والبعثيّين والتّكفيريّين، أمّا القوى الكردستانيّة وبسبب تظاهرات عدّة وقعت في مدن كردستان وأهمّها السّليمانيّة فإنّها أحجمت ابتداءً عن التّصريح بشأن التّظاهرات، ثمّ ظهرت دعوات فرديّة من بينها تدعو المتظاهرين والحكومة إلى اجتناب العنف. واللّافت للنّظر أنّ قوى علمانيّة عدّة مثل المؤتمر الوطنيّ وجبهة الحوار الوطنيّ وحزب الأمّة العراقيّة،.. لم تعلّق على حقّ التّظاهر.

٧- وطالبت رئاسات الأوقاف الشّيعيّة والسنيّة والمسيحيّة في العراق في بيان مشترك يوم ٢٤ شباط ٢٠١١ المشاركين في التّظاهرات بمنح الحكومة العراقيّة مهلة كافية لتلمّس أثر المصادقة على الميزانيّة العامّة للبلاد ومن ثمّ الحكم عليها. كما دعت البرلمان والقيادات الأمنيّة إلى ضمان سلامة المتظاهرين وتنفيذ مطالبهم، محذّرة في الوقت نفسه ممّن وصفتهم بالمندسّين. وقالت في بيانها، الذي تلاه رئيس ديوان الوقف السنّيّ عبد الغفور السّامرائيّ في مؤتمر صحافيّ، إنّ "الكثير من العراقيّين يعتبرون التّظاهرة فرصة حقيقيّة للمطالبة بتحسين واقعهم الخدميّ والمعيشيّ وتحقيق بعض أهدافهم التي تعذّر على الحكومة تحقيقها خلال الحقبة الماضية،.. في الوقت الذي نشدّ على يد أبنائنا ونأمل معهم في المطالبة الشّرعيّة في ظلّ هذه المسيرة السّلميّة لتحسين الخدمات الأساس وتوفير المستلزمات الضّروريّة، نقول إنّ المسيرات والتّظاهرات حقّ شرعيّ كفله الدّستور وأقرّته جميع القوانين الأرضيّة والشّرائع السّماويّة (وشدّد على حرمة دم الشّعب العراقيّ وصيانة أمواله وممتلكاته)"[١٧].

ثانيا: مواقف وإجراءات الحكومة ومجالس المحافظات

وفي مقابل هذه المواقف، اتّجهت الحكومة والجهاز التّنفيذيّ في المحافظات إلى اتّخاذ بعض المواقف، وكالآتي:

١٧-"سيارات حكومية تحثّ عبر مكبّرات الصوت سكّان مدينة الصدر وحيّ الشعلة على عدم المشاركة في التّظاهرات"، **جريدة الزمان**، العدد ٣٨٣١ ، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، ص٢.

١- مواقف الحكومة وإجراءاتها:

لقد اتّجهت الحكومة ممثّلةً في رئيس مجلس الوزراء إلى التّعامل مع التّظاهرات بحذر، فهو من جهة قد أيّد حقّ التّظاهر، إلّا أنّ الإجراءات التي اعتمدها أشارت إلى وجود رفض عمليّ لهذا الحقّ. ويمكن ملاحظة الإجراءات الآتية التي تمّ اعتمادها:

أ- تحذير مستمرّ من التّظاهرات، وتمّ ذلك عبر الالتقاء بشيوخ محافظة البصرة ووجهائها، ورؤساء القيادات الأمنيّة في المحافظات، ونشر عناصر في عدّة مدن في بغداد تهدّد علانيّةً بقتل أو اعتقال كلّ من يخرج لغرض المشاركة في التّظاهرة. وجابت سيّارات حكوميّة مدنيّة قبل التّظاهر وأثناءه تحمل مكبّراتٍ للصّوت في المدن والشّوارع الرّئيسة في العاصمة بغداد، وتحديدًا في المناطق ذات الغالبيّة الشّيعيّة، مطالبةً السّكّان بعدم المشاركة في التّظاهرات[١٨].

ب-اتّهم رئيس الوزراء الجهات المنظّمة والجهات المشاركة في التّظاهر مسبقًا بأنّها من بقايا حزب البعث، وأنّها تمارس الأسلوب الصّداميّ، وأنّ التّظاهرات ستشهد ممارسات عنف من قبل التّكفيريّين ومعارضي العمليّة السّياسيّة، لهذا من الواجب حصرها، حيث بدأ الأمر بإغلاق الطّرقات ثمّ بتحديد فترة زمنيّة قصيرة يسمح بالتّظاهر خلالها، ثمّ بجعل حقّ التّظاهر خاضعًا للتّرخيص وفي أماكن يصعب تتبّع مطالب الجماهير خلالها (ساحات ملعبي الشّعب والكشّافة في بغداد).

ت-تدخّلت الحكومة لدى قوى وأحزاب وشخصيّات عدّة من أجل إجهاض التّظاهرات، وحقّقت نجاحًا لدى بعضها، حيث استجابت بدعوة المواطنين إلى وجوب مراعاة منْح الحكومة فرصة قبل التّظاهر ضدّ أدائها.

ث-إجراءات إعاقة تنفيذ حقّ التّظاهر. ونلحظ هنا اعتماد الإجراءات التّالية:

- سحب الهويّات التّعريفيّة على نحو واسع للشّباب في عدّة مدن مثل أبو غريب قبل أيّام من التّظاهرة، ومن ثمّ عدم إتاحة الفرصة لحضورهم إلى وسط بغداد أيّام التّظاهرة، لأنّهم كانوا سيواجَهون بالملاحقة لعدم حملهم وثائق هويّة.
- منْع حركة المركبات كليّا حتّى داخل المدن الصّغيرة، وإصابة بغداد بالشّلل التّامّ، في الأيّام التي دُعي للتّظاهر فيها.
- قطْع الطّرقات التي توصل إلى وسط بغداد، والمحافظات الأخرى، باستخدام العوائق الكونكريتيّة لمنع سير المركبات ونقاط التّفتيش المؤقّتة بقصد منْع قدوم المواطنين سيرًا على الأقدام ومشاركتهم في التّظاهرة؛ فمثلا تمّ قطع جسري الجمهوريّة والسنك ليتمّ فصل جانبي الكرخ والرّصافة في بغداد وإعاقة تكوين تظاهرة كبرى.

١٨المصدر نفسه.

- عدم منح ترخيص للتّظاهر، رغم عدم وجود قانون صريحٍ بذلك، بل وصرّح مجلس محافظة بغداد أنّ منح التّرخيص هو حقّ حصريّ بيده.
- إبلاغ وسائل الإعلام بمنع تغطية التّظاهرات.

ج- ممارسة عنف واضح ضدّ المتظاهرين والإعلاميّين المستقلّين الذين سعوْا إلى تغطية أخبار التّظاهرات. ويلحظ حدوث اعتداء على المواطنين الذين قصدوا المشاركة قبل وصولهم إلى وسط بغداد (ساحة التّحرير)، وقَتل بعض المتظاهرين، واعتداء قوّات الأمن الخاصّة بالضّرب على المتظاهرين المتجمّعين، ومحاولة تفريقهم بالقوّة (استخدام الرّصاص الحيّ والمياه والقنابل الصّوتيّة والطّائرات) قبل سماع مطالبهم، واعتقال بعض المتظاهرين والإعلاميّين الموجودين والاعتداء عليهم.

ح- ولجأت قوى في الحكومة إلى أسلوبٍ دعائيّ لمنع التّظاهر من خلال التّخويف بوجود عناصر حزب البعث، إذ وزّعت قوى محسوبة على السّلطة السّياسيّة صورًا للرّئيس العراقيّ السّابق صدّام حسين وشعاراتٍ تمجّد حزب البعث لرفعها خلال التّظاهرة في بغداد لتوفير ذريعة لقيام قوّات الأمن بفتح النّار على المحتجّين ضدّ الفساد. وسبق هذا الاتّجاه، اتّهام رئيس الوزراء العراقيّ نوري المالكي حزب البعث بحرق مبنى محافظة الكوت (ذات الانتماء الشّيعيّ)، فيما قالت مصادر أمنيّة في الكوت إنّه لم تتوفّر أيّ أدلّة على قيام جهة معيّنة بعمليّة الحرق[١٩].

٢- مواقف وإجراءات مجالس المحافظات والقوّات الأمنيّة فيها:

تكاد الإجراءات التي تمّ اعتمادها في المحافظات تتطابق مع الإجراءات التي اتّخذتها الحكومة المركزيّة في بغداد، باستثناء أنّ حصيلة العنف كانت أكبر في كلٍّ من مدن نينوى والسليمانيّة والأنبار والبصرة، حيث سقط عددٌ من الشّهداء فيها. وكانت قد سبقت ذلك تظاهرة مدينة الكوت التي مورس فيها عنفٌ مبالغ فيه ضدّ المتظاهرين الذي أحرقوا مجلس المحافظة.

وإجمالًا، بلغ عدد الشّهداء في التّظاهرات خلال شهريْ شباط/فبراير وآذار/مارس نحو ٣٠ شهيدا، كما أنّ مستوى إعاقة الحكومة للتّظاهر قد قلّ منذ شهر آذار/مارس مع تراجع وتيرة التّظاهر في نفس الوقت[٢٠].

١٩ انظر: كريم عبد زاير، "الاستخبارات توزّع شعارات تمجّد البعث ترفع خلال تظاهرات الجمعة"، **جريدة الزمان**، العدد ٣٨٣٠ ، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١، ص ١٥.

٢٠ انظر: تارا عبد الهادي، "ناشطو الفيسبوك يدعون إلى تظاهرات"، **جريدة الزمان**، العدد ٣٨٣٣، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١، ص١.

المحور الثّالث: مراجعة لنتائج التّظاهرات في المدن العراقيّة

لقد حقّقت دعوات التّظاهر والقيام بممارسة هذا الحقّ على محدوديّته وقصر مدّته وردود الأفعال الدّاخليّة والخارجيّة على الممارسات التي قامت بها الحكومة، عدة نتائج، أهمّها الآتي:

المبحث الأوّل: تحقيق نتائج آنيّة متعلّقة بمطالب الجماهير

في خضّم الحراك الشّعبيّ الدّاعي للتّظاهر حدثت عدّة تطوّرات على السّاحة العراقيّة، منها:

- إعلان التيّار الصّدريّ –أحد أطراف السّلطة– ابتداء دعمه للمطالب الشّعبيّة المعلنة، ومن ثمّ رفعه سقف هذه المطالب بالدّعوة إلى (حلّ البرلمان الحاليّ وإجراء انتخابات برلمانيّة جديدة)، مبرّرًا دعوته بمنع توجّه البلاد نحو مستقبلٍ مجهول؛ وهو مؤشّر له دلالته التي تصبّ في صالح قدرة الحراك الشّعبيّ؛ لكن هذا التيّار ما لبث أن أعلن إرجاء مشاركته في التّظاهرات بدعوى إعطاء الحكومة مدّة كافية لتحسين أدائها. كما أنّ التّظاهرات التي اندلعت استطاعت أن تفرض على الحكومة تخفيف الإجراءات وحدّة العنف الذي اعتمدته كلّما استمرّت التّظاهرات. وحظيت باحترام عدّة قوى سياسيّة وإن لم تشارك فيها أو تدعو إلى ذلك.
- إعلان الحكومة عن سلسلة من الإجراءات بهدف امتصاص الغضب الشّعبيّ والإيحاء بالاستجابة للمطالب المعلنة مثل:
- إعفاء شرائح اجتماعيّة من تسديد نسب من فاتورة الكهرباء.
- تقديم وعود بزيادة رواتب الموظّفين والعاملين في قطاعات الدّولة بنسبة ٢٠%، وهو ما لم يتحقّق إلى تاريخ الانتهاء من كتابة هذا البحث.
- طرح مشروع خفض راتب رئيس الوزراء إلى النّصف وأن يشمل الإجراء رواتب المسؤولين الآخرين، بما في ذلك خفض رواتب الوزراء وأعضاء مجلس النّوّاب ١٠%، والذي تحقّق من هذا هو خفض الرّواتب الرّسميّة للرّئاسات الثّلاث فقط بنسبة ٣٠%، وبقيت مخصّصاتهم والمنافع الاجتماعيّة التي يحصلون عليها، وتزيد بعدّة عشرات الأضعاف على الرّواتب الرّسميّة.
- صرف بعض موادّ البطاقة الغذائيّة، إلى جانب منح كلّ مواطن ١٢ دولارا لمدّة شهر واحد فقط، كتعويض عن عدم صرف موادّ البطاقة الغذائيّة في السّنوات السّابقة.
- إعلان التّسريع بإطلاق تعيين نحو ١٨٠ ألف درجة وظيفيّة في مؤسّسات الدّولة، على أن تكون الأولويّة لتحويل العقود المؤقّتة إلى دائمة.

وعكست هذه الإجراءات وجود هواجس في صفوف أفراد السّلطة الحاكمة جرّاء تصاعد الحراك الشّعبيّ وتناميه، وخوفهم من أن يأخذ مدًى أوسعَ يطيح بهم؛ كما أطاحت ثورات الشّباب في مصر وتونس باثنين من الأنظمة الشّموليّة في المنطقة العربيّة في تجربة غير مسبوقة.

٣- منح رئيس الوزراء وزراء حكومته فرصة ١٠٠ يوم لتحسين الأداء، واعتبر الوزير مسؤولا عن أداء وزارته[٢١]، إلّا أنّ الملاحظ أنّه قد مضت وانتهت المدّة المقرّرة (في ٥ حزيران/يونيو ٢٠١١) دون أن يتحقّق ما تمّ الالتزام به.

٤- استقال محافظو البصرة وبابل وواسط، كما قدّم أمين بغداد استقالته، ودعا رئيس الوزراء كلّا من محافظي بغداد ونينوى للاستقالة. وظهرت دعوات من قبل رئيس الوزراء ورئيس مجلس النّوّاب إلى إجراء انتخابات مبكرة لمجالس المحافظات، بقصد تشكيل مجالس أكثر فاعليّة للتّعامل مع مطالب الجماهير؛ إلّا أنّ كلّ تلك المطالب تمّ تسويفها بمبرّر عدم وجود اتّفاق سياسيّ بشأنها.

المبحث الثّاني: طرح قضيّة شرعيّة النّظام السّياسيّ في العراق وفشل الأنموذج الأميركيّ للدّيمقراطيّة

هل كان يتوقّع أن تفضي التّظاهرات في العراق إلى ثورة شعبيّة شاملة على غرار ثورتيْ تونس ومصر؟ إنّ طرح هذا السّؤال مطلوب مع أنّه يبدو عصيًّا عن الإجابة الحاسمة، وهنا يظهر سيناريوان هما[٢٢]:

- **السّيناريو الأوّل:** ثمّة دلائل تشير إلى أنّ موجة الاحتجاجات التي حدثت وانتقالها بين مدينة وأخرى، والتي عبّرت عن مطالبَ متقاربة متعلّقة بالحياة اليوميّة للمواطن مثل توفير الكهرباء والماء والموادّ الغذائيّة، وتحسين الخدمات الأخرى، وعدم حسمها بل وتسويف الإجراءات التي وُعد بتنفيذها، كلّها تهيّء الأجواء اليوم لتنفجر في نهاية المطاف تحرّكًا شعبيًّا يقترب من أن يكون ثورةً شاملة تتّجه في نهاياتها لتحقيق أهداف وطنيّة كبرى مثل إسقاط العمليّة السّياسيّة وما تضمّه من مؤسّسات ونظم أُنشئت بعد العام ٢٠٠٦، وبالتّالي المجيء بحكومة انتقاليّة.

-**السّيناريو الثّاني:** ثمّة دلائل معاكسة يطرحها المنتقدون للسّيناريو المغرق في التّفاؤل، ومفادها أنّ على المرء أن لا يتعامى عن رؤية القوى التي تدخّلت وستتدخّل حتمًا لإجهاض تحرّك كالذي يقول به المتفائلون، وتلك القوى تتمثّل في الوجود الأجنبيّ على أرض العراق (أكثر من ٥٠ ألف جنديّ أميركيّ

٢١-مع ملاحظة أنّ هذا تهرّب من المسؤوليّة التضامنيّة للحكومة في نظام برلمانيّ، ففي النظام البرلماني تكون المسؤوليّة تضامنيّة إلّا أنّ رئيس مجلس الوزراء قد نأى بنفسه عن تلك المسؤولية.

٢٢-انظر: عبد اللطيف السعدون، "الانتفاضات في العراق"، **جريدة الزمان**، العدد ٣٨٢٨، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١١، ص١٥.

وعشرات الألوف من رجال الشّركات الأمنيّة، إضافةً إلى ما يزيد على خمسة آلاف من الدّيبلوماسيّين ورجال المخابرات الذين تضمّهم سفارة الولايات المتّحدة في بغداد). وهذه القوّة يمكن أن تتحرّك في أيّ لحظة لمواجهة الشّعب العراقيّ أو مواجهة المكوّنات المجتمعيّة التي تتظاهر، إذا ما شعرت أنّ خطرًا حقيقيًا يحدق بمصالح الولايات المتّحدة في هذا البلد. ولا ينسى المنتقدون قوّة النّفوذ الإيرانيّ المتنامي في البلاد والذي تكرّس عبر مؤسّسات استخباريّة وأمنيّة، وواجهات دينيّة وحزبيّة، مشاركة أو مؤثّرة في مفاصل مهمّة وخطيرة في الدّولة العراقيّة؛ وهؤلاء سيتحرّكون في الوقت المناسب لإجهاض أيّ تحرّك وطنيّ عراقيّ خالص. كما لا ينسى المنتقدون دور القوى العراقيّة المستفيدة من الوضع القائم مثل المليشيات والأحزاب وحتّى الأفراد الذين يهدّد تفجّر الوضع وجودهم كما يدمّر مصالحهم ومكتسباتهم التي جنوْها على امتداد السّنوات التي مرّت منذ ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، حيث وضعت وستضع هذه القوى كلّ ثقلها وما اكتسبته من خبرات، وتتناسى التّناقضات والاختلافات التي نشأت وتنشأ بين أطرافها بين الحين والآخر، وتستخدم كلّ الوسائل التي تستطيع استخدامها بما في ذلك تأجيج النّزعات الطّائفيّة والعرقيّة والمناطقيّة التي لم يخمد بعد أوارها نهائيًا، مستعينةً بما لديها من تجربة لدفع الأمور إلى الهاوية.

والملاحظ أنّ كلّا من السّيناريوين متطرّف في رأيه، فالمدى بين قدرة الشّعب أو عدم قدرته على الدّخول في ثورة شعبيّة شاملة يتوقّف على القوى الحيّة داخل صفوفه، وقدرتها على وضع الخطط الكفيلة بأخذ زمام المبادرة وتصعيد وتائر التّظاهرات بما يضمن تنشيط كلّ القوى المدنيّة وإدخالها في خضمّ حركة التّغيير التي تقصدها. وسوف تنتقل الشّعارات من مطالبَ خدميّة ومعيشيّة إلى مطالبَ وأهداف أكبر، وذلك عبر سلسلة من النّشاطات الجماهيريّة بما فيها إضراب القطاعات المختلفة وأشكال العصيان المدنيّ وصولًا في آخر المطاف إلى رفع شعار "التّغيير" الذي يفتح الطّريق نحو تشكيل حكومة انتقاليّة وطنيّة. وقد دلّلت تجربة الاحتجاجات المتصاعدة في بغداد والمحافظات العراقيّة الأخرى على أنّها تمتلك شرعيّتها وزخمها المتصاعد من شرعيّة المطالب المطروحة نفسها والتي اعترفت بأحقيّتها حتّى الطّبقة السّياسيّة الحاكمة نفسها، حيث حاول بعضهم ركوب الموجة والزّعم بأنّهم مقتنعون بعدالة مطالب المحتجّين، بل والمطالبة بتنفيذها. كما دفع أيضًا الولايات المتّحدة إلى الإعلان عن شرعيّة تلك المطالب وتفهّمها لها. وذهب النّاطق باسم الحكومة البريطانيّة باري ماستون إلى القول: "إنّ أعمال العنف التي غمرت العراق في السّنوات التي أعقبت غزو عام ٢٠٠٣ دفعت بالكثيرين للقول إنّ الدّول العربيّة في حاجة ربّما إلى قائد ذي جبروت لا يرحم. ولربّما بدت

تأكيدات مستشرق مثل بيرنارد لويس، ومفكّر إسلاميّ مثل سيّد قطب، في بعض الأحيان متشابهة كثيرًا بالقول إنّ ما يطلق عليها القيم الغربيّة –كالحرّيات والمساواة والدّيمقراطيّة– تعتبر قيمًا غير متوافقة مع العالم الإسلاميّ، لكنّنا شهدنا في الأيّام الأخيرة مواطنين يبرهنون خطأ الجميع، أهدافهم واضحة ويتصرّفون بشجاعة تتجاوز ما يمكننا استيعابه في أوروبا،.."[٢٣].

ويُطرح هنا تساؤل: لماذا يتظاهر العراقيّون ضدّ نظام سياسيّ اختاروه منذ مدّة قصيرة؟ ولماذا لم تستجب الحكومة العراقيّة لمطالب جماهيرها التي انتخبتها عام ٢٠٠٥، وكرّرت انتخابها عام ٢٠١٠؟

لقد عانى العراق من أزمة شرعيّة النّظم السّياسيّة والحاكمة منذ تأسيس الدّولة العراقيّة، فخلال المدّة بين ١٩٢١ و١٩٥٨، استندت الشّرعيّة إلى النّسب الهاشميّ فضلًا عن الاستفتاء الذي أقامه البريطانيّون لقبول الأمير فيصل ملكًا على العراق. وخلال الفترة ما بين ١٩٥٨ و١٩٨٠، استندت الشّرعيّة إلى أطروحات الثّورة التي قامت بها بعض القوى والأفراد (شرعيّة الأمر الواقع). أمّا الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠، فقد سيطرت عليها متطلّبات الحرب العراقيّة–الإيرانيّة وأجّلت البتّ في هذا الموضوع. وأتت المرحلة بين ١٩٩١ و٢٠٠٣ لتشهد ضياع أسس شرعيّة النّظام الحاكم والنّظام السّياسيّ عامّة. واستمرّت أزمة الشّرعيّة طوال المدّة بين نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وحزيران/يونيو ٢٠٠٦، بسبب طبيعة المرحلة المؤقّتة والانتقاليّة التي أعقبت احتلال العراق. واستقرّ أغلب العراقيّين في نهاية العام ٢٠٠٥ على منح شرعيّة لنظام سياسيّ عبر استفتاء على دستور دائم، وعدّوا الانتخاب وسيلة لإفراز حكومة شرعيّة، بمعنى أنّ الحكومة تخرج من رحم صندوق الاقتراع، وأنّ إرادة النّاخب هي التي تشارك في تأليف الحكومة. لكن، إذا كانت إرادة المواطن هي التي شكّلت النّظام السّياسيّ، وهي التي اختارت الحكومة واختارت مجالس المحافظات، فلماذا حدثت التّظاهرات بعد مدّة وجيزة من الانتخاب؟

لقد أعطت التّظاهرات انطباعًا بوجود خمس فرضيّات في شأن مدى شرعيّة نظام الحكم ومدى شرعيّة النّظام السّياسيّ القائم، وهي:

١– أنّ الانتخابات البرلمانيّة، وقبلها الاستفتاء على الدّستور، قد تعرّضت لتزوير إرادة الشّعب. وهذه الفرضيّة قال بها البعض في وقتها.

٢– أنّ إرادة الشّعب قد تعرّضت للتّضليل في الانتخابات والاستفتاء، عبر تخويفه من الآخر، وإثارة الحسّ العاطفيّ لديه، للولاء للفئة المجتمعيّة (طائفيّة أو قوميّة أو مناطقيّة) على نحوٍ غير مسبوق.

٢٣-باري ماستون، "التاريخ يكتسح شمال أفريقيا والشّرق الأوسط"، **الشرق الأوسط اللندنية**، العدد 11777، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١.

٣- أنّ النّظام الانتخابيّ الذي اعتمد كان سيّئًا، ولا يعكس إرادة النّاخبين، إنّما جاء بالشّكل الذي يخلق معضلة الاختيار بين الأنا والآخر والفراغ، فجاء التّصويت لكتل وليس لأشخاص، والتّصويت لكتل في إطار الفئة وليس في إطار البرنامج الانتخابيّ.

٤- أنّ المحيط والواقع السّياسيّ الموجود في العراق قد أسهم في إنهاء جانب من شرعيّة النّظام الحاكم والنّظام السّياسيّ.

٥- أنّ الأداء السّياسيّ للحكومة وأداء الجهاز التّنفيذيّ قد أنهى شرعيّة النّظام الحاكم وأنهى شرعيّة النّظام السّياسيّ.

ومهما كانت درجة الجدّة في أطروحات هذه الفرضيّات، فإنّ العراق بات يشاهد اليوم برنامجين مختلفين يشكّكان في شرعيّة النّظام قاطبة، وهما:

أ- القوى السّياسيّة التي لم تشارك في العمليّة السّياسيّة بإرادتها، والقوى السّياسيّة التي لم تشارك في العمليّة السّياسيّة بإرادة الولايات المتّحدة وإرادة القوى السّياسيّة الفاعلة في السّاحة الرّسميّة التي أسّست لما هو موجود اليوم.

ب-قوى سياسيّة رأت أنّ أداء الحكومة أفقد النّظام السّياسيّ برمّته بعضًا من مبرّرات الشّرعيّة.

ولمّا كانت الولايات المتّحدة هي من رعت تأسيس النّموذج العراقيّ في الدّيمقراطيّة والحكم، فإنّ التّظاهرات وما ولّدته من فرضيّات تشكّك في شرعيّة النّظام السّياسيّ، قد أفشلت جانبًا من هذا النّموذج الذي أرادت الولايات المتّحدة تعميمه على دول المنطقة.

المبحث الثّالث: طرح فرضيّة الإصلاح الدّاخليّ (تكييف النّظام السّياسيّ لذاته)

وقد يذهب البعض الآخر إلى أنّ التّظاهرات لم تثر قضيّة الشّرعيّة، إنّما أثارت قضيّة وجوب أن يكيّف النّظام ذاته مع المستجدّات التي خرجت، حيث لا تتناسب ثقة المواطنين في القوى والعمليّة السّياسيّة مع أداء الحكومة طوال المدّة بين ٢٠٠٦ و٢٠١١، بمعنى أنّ الحراك الاجتماعيّ-السّياسيّ له مطالب لا يستطيع النّظام استيعابها، وهذا لا ينفي الشّرعيّة؛ فالمواطنون لا يطالبون بإسقاط النّظام السّياسيّ ككلّ، ولم يطالبوا بإسقاط الحكومة، إنّما طالبوا بترشيق الحكومة، وتغيير أشخاص فيها وفي مجالس المحافظات، وتحسين الأداء الحكوميّ والتّنفيذيّ،.. ومن ثمّ، فالعلاج هو ما يمكن تسميته بعمليّة إصلاحٍ داخليّة، تنهي الأزمة. وعمليّة الإصلاح تتطلّب القيام بخطوات وإجراءات تتأذّى منها قوى اعتاشت على الفساد تحت طائل عناوين عريضة:

١- تبرّر الشّرعيّة الفئويّة (الطّائفيّة والقوميّة والمناطقيّة) وجود أشخاص بعينهم، بغضّ النّظر عمّا يقومون به من عمليّات استغلال للمال والمنصب العامّ، فانتهت الحال إلى إضاعة فرص مهمّة تحت طائل هذه الشّرعيّة؛ وهذا يفسّر عدم تناسب الخدمات مع ما توافر للعراق من إيرادات ماليّة ضخمة خلال السّنوات الماضية.

٢- شرعيّة سياسيّة منحها المواطن عبر إعطاء صوته للقوى السّياسيّة، وعبر أسلوب المحاصصة السّياسيّة الذي يسّر عمل النّظام السّياسيّ، وانتهت القوى السّياسيّة إلى حصانة سياسيّة لأفرادها في عمليّة فساد تحدث.

٣- امتيازات العمل السّياسيّ، فالمرتّبات والمكافآت والامتيازات والتّقاعد لنحو ثلاثة آلاف وظيفة سياسيّة أهدرت وتهدر نحو ربع ميزانيّة العراق السّنويّة.

٤- أسهم الخمول وعدم الجدّية السّياسيّة التي يتمتّع بها المواطن العراقيّ، وإطاعة السّاسة وعدم الاعتراض عليهم أو على أدائهم، في إيصال العراق إلى ما وصل إليه.

واليوم، يتطلّب الإصلاح في نظرنا القيام بخطوات، أهمّها الآتي:

أ- ترشيق الحكومة من ٤٣ وزارة إلى النّصف أو ما دونه، وهو مشروعٌ طرحه السيّد رئيس الوزراء في شباط/فبراير ٢٠١١، إلّا أنّه لم ينجح في تنفيذه لأنّه يمسّ مبدأ المحاصصة السّياسيّة،

ب-التّحوّل صوب حكومة الأغلبيّة المطلقة، وليس حكومة الشّراكة الجامعة لكلّ قوى مجلس النّوّاب، ومن ثمّ تسهيل ظهور معارضة قادرة على مراقبة الأداء الحكوميّ والتّنفيذيّ. ورغم ما قد يرد على هذا الأمر من تحفّظات كون بنية مجلس النّوّاب ذاتها منقسمة على أسسٍ فئويّة لا تتيح إمكانيّة الفصل بين المعارضة والادّعاء بتمثيل مكوّن مجتمعيّ ما، إلّا أنّ التّحوّل بعيدًا عن مطلبِ جعْلِ الحكومة تمثّل كلّ القوى السّياسيّة نحو حكومة أغلبيّة مطلقة هو خطوةٌ نحو العلاج؛ لحين أن يتحقّق بناء أحزاب برامج سياسيّة جامعة للعراقيّين وغير فئويّة.

ت-الفصل بين العمل السّياسيّ والتّنفيذيّ، وقد تسبّبت عمليّة الدّمج بينهما غير المنضبطة خلال السّنوات السّابقة في إنهاء حياديّة الجهاز التّنفيذيّ ومهنيّته في وجهيه الإداريّ والخدميّ.

ث-إنهاء المحاصصة السّياسيّة، وهذا لن يكون متاحا إلّا بإصلاح النّظام الانتخابيّ ليكون قادرًا على تقليل تضخّم التّعدّديّة السّياسيّة في البرلمان ورفع إمكانيّة تكوين أغلبيّة مطلقة من قبل كتلة واحدة، مثلًا باعتماد الانتخابات على مرحلتين في الأولى تشارك جميع القوى السّياسيّة، وفي الثّانية تشارك القوى التي تحصل على أعلى مرتبتين أو أعلى ثلاث مراتب في الانتخابات الأولى.

ج- تقوية حكم القانون، وإقرار استقلال القضاء، واحترام الدّستور، وإطلاق المعتقلين الموجودين دون محاكمة لعدّة سنوات؛ إضافة إلى عدّة آلاف يُعتقلون كلّ شهر لأسباب سياسيّة أو مناطقيّة أو لأسباب متعلّقة بفساد المنظومة الأمنيّة[٢٤].

ح- إعادة دمج القوّات العسكريّة والأمنيّة المتعدّدة الولاءات في تشكيلات محدّدة: وزارتا الدّفاع والدّاخليّة، بدلاً من تشكيلات تتبع كلّ تنظيم سياسيّ قائم ولا ترتبط بوزارتي الدّفاع والدّاخليّة، ولها سجونها ومرتباتها التي لا تخضع لضوابطَ نظاميّة.

خ- الإسراع في تطبيق برنامج إصلاح الخدمات على مستوى القدرة الإنتاجيّة والتّوزيعيّة، فلايزال العراق غير قادر على الإنتاج، وقدرته على تقديم الخدمات (ماء وكهرباء وخدمات إداريّة وبلديّة،..) ضعيفة جدّا.

د- وضع برنامج طموح للتّنمية الوطنيّة الشّاملة، يضع ضمن أجندته تسريع وتيرة خفض معدّلات الفقر على أسس وطنيّة وليس على أسس فئويّة (مناطقيّة وانتمائيّة-حزبيّة). وكذلك تقليل الهدر في الموارد العراقيّة الشّاملة (بشريّة أو طبيعيّة أو المتعلّقة بإضاعة ثروة الوقت).

إنّ ما تقدّم، لا يطرح تشكيكًا في شرعيّة النّظام السّياسيّ، إنّما يطرح ضرورة أن يعيد النّظام السّياسيّ تكييف ذاته؛ بمعنى اعتماد الإصلاح الدّاخليّ قبل أن تتحوّل الأزمة إلى ظهور فرضيّات تشكّك في شرعيّة كلّ من النّظام الحاكم والنّظام السّياسيّ.

المبحث الرّابع: طرح فرضيّة الإصلاح بواسطة الجماهير

قد لا يستجيب النّظام السّياسيّ الحاكم لمطالب المواطنين بشكل تلقائيّ، فيظهر خيار آخر مفاده تصاعد الاحتجاج والتّظاهرات والاعتصام، قصد إجبار الحكومة على تحسين الأداء أو الاستقالة، وهنا سنكون أمام خيارات محدّدة يمكن أن تظهر على صعيد العمل السّياسيّ، وربّما على صعيد النّظام السّياسيّ ككلّ، وأهمّها:

١- إعادة إحياء التّظاهرات وتصاعد أعداد التّظاهرات وحجمها وربّما الوصول إلى مستوى الاعتصام العامّ والذي ينتهي إلى حلّ الحكومة ومجلس النّوّاب ومجالس المحافظات، وأن تنتج الانتخابات التي تجري بعد ذلك مجلس نوّاب وحكومة ومجالس محافظات بألوان سياسيّة جديدة، بعد فشل الوجوه ذاتها التي أدارت البلد منذ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، وتكون هذه الألوان السّياسيّة الجديدة قادرة على تلبية مطامح المواطنين في نظامٍ ديمقراطيّ له أداءٌ فاعل.

٢٤-انظر: كريم عبد زاير، "قائد القوات الأميركية: فساد قوات الأمن أكبر مشكلة تواجه النظام العراقي"، **جريدة الزمان**، العدد ٣٤٠٠، في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ص٢.

٢- أو قد تؤدّي نتائج الانتخابات المبكرة إلى إظهار نظام سياسيّ ديمقراطيّ ذي أغلبيّة مطلقة، عبر دعم إحدى القوى السّياسيّة على نحوٍ ينهي الحاجة إلى التّوافقات والمحاصصة في تشكيل الحكومة،

٣- أو قد لا تستجيب الحكومة ومجالس المحافظات للإصلاح بشكل تلقائيّ، وهو ما تمّ منذ شباط/فبراير ٢٠١١ وما ظهر من تسويف لمطالب الجماهير وتسويف في الوعود التي قطعت لتلبية المطالب الجماهيريّة، فيندفع العراق باتّجاه فوضى كليّة، ربّما تقود إلى حدوث تفكّك للدّولة العراقيّة. وهنا، نستشهد بما ذهب إليه المحلّل والسّياسيّ العراقيّ جابر حبيب جابر في حينه، عندما قال: "بدأت الاحتجاجات في العراق في لحظة كانت الطّبقة السّياسيّة قد أهدرت كلّ ما لدى النّاس من صبر وأمل، ولم يكن غريبا أنّها كانت اللّحظة التي تشهد إضاعة الوقت في مناقشات ترفيّة عقيمة حول عدد نوّاب رئيس الجمهوريّة الذي هو بذاته رئيس بروتوكوليّ، وحول صلاحيّات مجلس السّياسات الإستراتيجيّ الذي لا يمثّل سوى حلقة زائدة لإنفاق أموال الميزانيّة ومصادرة سلطة البرلمان. كان يعني ذلك أنّ الطّبقة السّياسيّة سائرة في اتّجاه إجهاض ما تبقّى من الآليّات الدّيمقراطيّة، خصوصًا أنّ ذلك تَرافق مع نزوعٍ غير مبرّر لبعض أعضاء مجالس المحافظات نحو نسيان واجباتهم الحقيقيّة،.. لكن، في بلد قد خرج لتوّه من فوضى كبيرة، ودفع استحقاقاتٍ كبيرة لم ولن يدفعها أيّ شعب آخر للتّخلّص من الدّيكتاتوريّة، ومن بينها استحقاق الاحتلال، يبدو أنّ التّظاهرات إذا خرجت عن السّيطرة قد تقود إلى كارثة جديدة، ربّما نتيجتها إنهاء وجود العراق نفسه. لا شكّ أنّ لدى المواطنين كلّ الحقّ للاحتجاج على سوء الخدمات وفساد الطّبقة السّياسيّة، لكن ما يجب أن يدركه الجميع هو أنّ التّظاهرات ليست بديلا للآليّات الدّيمقراطيّة،.. وبالتّالي فإنّ بلدا يقرّ دستوره بالدّيمقراطيّة وبتداول السّلطة وبالانتخابات كآليّة وحيدة لاختيار من يحكم، فإنّ التّظاهر والاحتجاج يجب أن يتّجه إلى إصلاح الدّيمقراطيّة وأشكال ممارستها لا إلى إسقاط الدّيمقراطيّة. [و] ليست للاحتجاجات العراقيّة هويّة واضحة، ويبدو أنّ هناك جماعاتٍ متباينة، بل ومتناقضة، تريد الخروج إلى الشّارع،.. وغالبيّة هدفها الوحيد هو تحسين وضعها الحياتيّ. السّؤال هو: هل يمكن لتلك الغالبيّة ألّا تسمح للأقلّيات ذات الغرض السّياسيّ بسرقة احتجاجها ووجودها في الشّارع؟.. [و]إذا خرجت الاحتجاجات عن السّيطرة فإنّ الأقلّية الفوضويّة تكون قد سحقت آمال الأغلبيّة التي تريد إصلاحا، وعندما تحلّ الفوضى يكون الجميع قد انسحقوا والسّيادة في الشّارع هي لأولئك الذين يمكنهم أن يملؤوه برجال ميليشياتهم المسلّحين والمعدّين لهذا اليوم. وفي عراقٍ حكومته المركزيّة ضعيفة، وجهازه المؤسّساتيّ والبيروقراطيّ والأمنيّ يعاني خللا وعدم اكتمال، فإنّ تدمير ما هو موجود وإعلان «البيان الأوّل» لن يكون النّهاية، بل بداية لانفصال الأطراف عن المركز ولحربٍ أهليّة أخرى حول من يسيطر على ماذا"[٢٥].

٢٥- انظر: جابر حبيب جابر، "الاحتجاجات العراقية.. الإصلاح أو الفوضى؟"، **الشرق الأوسط اللندنية**، العدد ١١٧٧٩، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١١.

الاستنتاجات والنّتائج

إنّ ما تقدّم، يوصلنا إلى الاستنتاجات التّالية:

١- إنّ صياغة النّظام السّياسيّ، وعمليّة إقراره شابَها بعض الشّكّ في بعض جوانب الشّرعيّة التي قام عليها منذ العام ٢٠٠٦ (تاريخ دخول الدّستور الدّائم حيّز التّنفيذ)؛ خصوصًا وأنّ هنالك وعدًا بإعادة النّظر في بعض موادّه المختلف عليها لتعديلها ضمن فترة زمنيّة محدودة مقابل قبول الرّافضين بتمرير مسودة الدّستور آنذاك، إلّا أنّ عدم الوفاء بهذا الوعد جعل الذين مرّروا الدّستور من الرّافضين وجماهيرهم يشعرون بأنّهم استغفلوا.

٢- شابت الأداء الحكوميّ وأداء الجهاز التّنفيذيّ السّلبيّة طوال الدّورة البرلمانيّة السّابقة والحاليّة، تحت عناوين عدّة: الفساد، والمحاصصة السّياسيّة، وغياب الخدمات،.. وهذا القصور رفع من معاناة المواطنين اليوميّة.

٣- اتّساع هامش الفقر في العراق جرّاء عدّة عوامل: اتّساع نطاق البطالة، وضعف القدرة الشّرائيّة للمواطن العراقيّ جرّاء تزايد معدّلات التّضخّم وبقاء مستوى الدّخول ثابتًا، وتزايد الأسر التي فقدت معيلها وقوّة العمل داخلها جرّاء قتل الشّباب أو اعتقالهم، والسّرقة المنظّمة لأموال العراق، وسوء توزّع الدّخول لأسباب سياسيّة... وتسبّب ذلك في رفع معدّلات التّذمّر من السّياسات الحكوميّة عامّة،

٤- أظهر الحراك المجتمعيّ (السّياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ) عوامل جديدة لم تستطع الحكومة والجهاز التّنفيذيّ استيعابها، فالمجتمع لم يعد يقبل منْح المشروعيّة لاعتباراتٍ فئويّة (طائفيّة وقوميّة ومناطقيّة) وتحمّل قصور الخدمات والأداء الإداريّ الضّعيف كمقابل.

٥- لا تزال معدّلات الوعي المجتمعيّ لتغيير الواقع السّياسيّ والاقتصاديّ والخدميّ محدودة في قوى المجتمع المدنيّ، وهذه القوى تعاني الضّعف وعدم القدرة على تحريك الشّارع بزخم قادر على تغيير الواقع. كما أنّ قوى السّلطة تلجأ إلى تبرير القمع والقسر بمكافحة الإرهاب، وتجد شرائح مجتمعيّة واسعة داعمة لهذا الخطاب، كما تدعم مرجعيّات عدّة العمليّة السّياسيّة بوصفها بيئة خصبة وحاضنة تتناغم وما تطمح إليه من تأثير في الشّارع العراقيّ. أمّا العالم الغربيّ والولايات المتّحدة من ضمنه فهو مشغول بضبط إيقاعات التّغيير الكلّية في المنطقة العربيّة أكثر ممّا هو مشغول بما يجري في العراق.

أمّا النّتائج التي توصّل إليها البحث، فهي:

١-إنّ النّظام السّياسيّ العراقيّ في حاجة إلى الإصلاح، ليستجيب إلى الحراك الاجتماعيّ الاقتصاديّ والسّياسيّ الذي حصل خلال السّنوات الأخيرة، وليستجيب ويعالج القصور الذي شاب عمليّة تشكّل النّظام السّياسيّ أثناء إقرار الدّستور عام ٢٠٠٥.

٢-إنّ معدّلات الوعي لدى المجتمع، وانقسامه، وتزاوج المرجعيّة الدّينيّة مع السّلطة الحاكمة، وضعف المجتمع المدنيّ، لا تسمح بالقول أو بالتّعويل على التّظاهرات في إحداث نتائجَ حاسمة على صعيد العراق، فقد سبق وأن تمّ إجهاضها منذ آذار/مارس ٢٠١١.

٣-إنّ التّظاهرات عبّرت عن وجود مطالبَ مجتمعيّة وحراك داخليّ، وإنّ استيعاب كليهما سيتمّ عبر إعادة النّظر في بعض جوانب العمليّة السّياسيّة، مثل تقليل مستوى المحاصصة السّياسيّة، ورفع معدّل الخدمات المقدّمة للمواطنين... وإذا كانت الحكومة اليوم غير جادّة في تحقيق ذلك، فإنّها ستغامر بمستقبلها، وربّما بمستقبل العراق ككلّ، إن استمرّ تجاهلها.

قائمة المصادر:

-التقرير الإحصائيّ السنوي ٢٠٠٩، الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول، ٢٠٠٩.

-الحاكم المدنيّ الأميركيّ السابق للعراق في حوار مطوّل يتذكر أسوأ وأسعد أيّامه في بغداد، حوار أجراه طلحة جبريل، **الشرق الأوسط اللندنيّة**، العدد ١١١٢١، ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٩.

-باري ماستون، "التاريخ يكتسح شمال أفريقيا والشرق الأوسط"، **الشرق الأوسط اللندنية**، العدد 11777، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١.

-تارا عبد الهادي، "ناشطو الفيسبوك يدعون إلى تظاهرات"، **جريدة الزمان**، العدد ٣٨٣٣، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١.

-"تقرير: سيارات حكومية تحثّ عبر مكبّرات الصوت سكّان مدينة الصدر وحيّ الشعلة على عدم المشاركة في التظاهرات"، **جريدة الزمان**، العدد ٣٨٣١ ، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١.

-جابر حبيب جابر، "الاحتجاجات العراقية.. الإصلاح أو الفوضى"، **الشرق الأوسط اللندنية**، العدد ١١٧٧٩، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١١.

- جابر حبيب جابر، "مقاربات الصّراع الطائفيّ"، **الشرق الأوسط اللندنيّة**، العدد 11226، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

-حميد الهاشمي، "عسكرة المجتمع العراقيّ، رؤية أنثروبولوجيّة في مظاهرها وآثارها السلبيّة"، **مجلة علوم إنسانية**، العدد ٧، تونس: مركز البحوث الاجتماعية، آذار/مارس ٢٠٠٦.

-خضر عبّاس عطوان، "نحو إستراتيجيّة وطنيّة لبناء الدولة العراقيّة، دراسة في مدى إمكانية بناء الإستراتيجيّة"، دراسة قدّمت إلى مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بابل: مركز حمورابي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

-خضر عبّاس عطوان وسالم سليمان، "الفساد السياسيّ والأداء الإداريّ : دراسة في جدلية العلاقة"، **مجلة شؤون عراقية**، العدد الأوّل، عمان: المركز العراقيّ للدراسات الإستراتيجيّة، كانون الثّاني/يناير ٢٠١٠.

-خضر عبّاس عطوان وستار جبار علاي، **العراق، قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبليّة**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجيّة)، ٢٠٠٦.

-ديرك ادريانسنس، "ما وراء ملفّات ويكيليكس: تفكيك الدّولة العراقيّة"، **صحيفة الزمان**، العدد ٣٧٧٦ ، ٢٢ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٠، ص١٥.

-عبد اللّطيف السعدون، "الانتفاضات في العراق"، **جريدة الزمان**، العدد ٣٨٢٨، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١١.

-عطاء الله مهاجراني، "السيستاني: للناس حقّ التظاهر"، **الشرق الأوسط اللندنية**، العدد ١١٧٨٠، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١.

-فراس نعيم عمارة، "مواقف الصحافة العراقية من ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية الوطنية بعد ٢٠٠٣/٤/٩، دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلّية الإعلام-جامعة بغداد، ٢٠٠٩.

-"أحمد الجلبي: انطلقت الحرب قبل موعدها المقرّر «لأن فرصة قتل صدّام قد لا تتكرّر»"، حوار أجراه غسان شربل، **صحيفة الحياة اللندنية**، ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩.

-كاترينا ستيبانوفا، "عمليّات القاعدة في العراق لم تشكّل أكثر من ١٥ في المئة من قوّة العنف المسلّح"، **صحيفة الزمان**، العدد ٣٢٤٣ ، ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٩، ص١٥.

- كريم عبد زاير ، "الاستخبارات توزّع شعارات تمجّد البعث ترفع خلال تظاهرات الجمعة"، **جريدة الزمان**، العدد ٣٨٣٠ ، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١.

- كريم عبد زاير، "قائد القوّات الأميركية: فساد قوّات الأمن أكبر مشكلة تواجه النّظام العراقيّ"، **جريدة الزمان**، العدد ٣٤٠٠ ، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

-كمال البصري، "الفساد يبدّد إيرادات الدولة والفقر يفتك بنصف العراقيّين"، **جريدة الزمان**، العدد ٣٣٦٠، ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٩.

-مارك سانتورا، "خطر أكبر يتهدّد الأمن في العراق.. الفساد داخل أجهزة الدولة"، **الشرق الأوسط اللندنية**، العدد ١١٢٩٤، ٣٠ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٩.

-وسام الشالجي، "ما الذي يعوق الاقتصاد الحرّ في العراق؟"، **جريدة الزمان**، العدد ٣٣٤٩ ، ١٨ تمّوز/يوليو ٢٠٠٩.

-وفيق السامرائي، "هل خضع بريمر للكرد وحلّ الجيش العراقيّ؟"، **الشّرق الأوسط اللندنيّة**، العدد ١١١٣٠، ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٩.